

انفصال إقليم كاتانجا وانفصال إقليم بيافرا

دراسة مقارنة(*)

د. برنية فتح الله عمران**

ملخص البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى النظر في أسباب الحركتين الانفصاليين، والمواقف المحلية والإقليمية والدولية منهما، وقد استخدمت المنهج التاريخي التحليلي المقارن. واعتمدت على عدد من المصادر والمراجع العربية والأجنبية، وقسمت الدراسة إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة. خلصت الدراسة إلى أن العامل الأساسي في الانفصاليين تمثل في السياسة الاستعمارية الرامية إلى تعميق الولاء القبلي، واختلفت المواقف الإقليمية والدولية من الانفصاليين.

المقدمة:

عانت القارة الأفريقية عديد المشاكل بعد استقلالها، من تلك المشاكل الحركات الانفصالية، التي وقع اختياري على اثنتين منها موضوعاً لهذه الورقة، انفصال إقليم كاتانجا⁽¹⁾ (Katanga) عن جمهورية الكونغو الديمقراطية (11-7-1960/1-21-1963)، وانفصال إقليم بيافرا (Biafra) عن جمهورية نيجيريا الاتحادية (30-5-1967/1-15-1970). فانفصال كاتانجا كان أول انفصال تشهده دولة أفريقية بعد استقلالها بأيام معدودات؛ ليحدد حدوده إقليم بيافرا ويعلن انفصاله عن نيجيريا بعد أربع سنوات من انتهاء انفصال كاتانجا، وتعد الحركتان الانفصاليتين من أولى وأصعب المشكلات والأزمات التي واجهت دولتين حديثي العهد بالاستقلال، وشكلتا مشكلة بالغة التعقيد للقارة، وللمنظمتين الأفريقية، والدولية.

الهدف من هذه الدراسة: هو النظر في الحركتين الانفصاليتين. والإجابة عن التساؤلات الآتية: ما الأسباب الكامنة وراء الانفصاليين؟ وأي الأسباب كان الأقوى والمباشر في حدوث الانفصاليين؟ وكيف تعاملت المنظمتان مع الانفصاليين؟ وما تقييماً لدورهما؟ ولماذا تم تدويل انفصال كاتانجا، ولم يتم تدويل انفصال بيافرا؟ وإلى أي حد أسهمت التدخلات الغربية في تعقيد فرص الحل لإنهاء الانفصاليين؟ وما أوجه التشابه والاختلاف بين الانفصاليين؟

* الشكر موصولاً إلى الدكتور الفاضل: عقيل البربار، جامعة طرابلس، لقراءته مسودة البحث وإبداء ملاحظاته القيمة.

** قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة سبها.

أما عن منهج الدراسة فقد وظفت المنهج التاريخي التحليلي المقارن، لاستكشاف الأسباب التي أدت إلى حدوث الانفصاليين، والمواقف المختلفة منهما، ثم المقارنة بينهما لمعرفة أوجه الشبه والاختلاف. وبالنسبة للدراسات السابقة المتعلقة بانفصال كاتانجا، اعتمدت على مصادر أولية، ومنها: منشورات الأمم المتحدة باللغتين العربية والإنجليزية، ومذكرات ومؤلفات من عاصروا الانفصال، وكان لهم دورٌ فيه، مثل كونرو أوبريان (CONOR O'Brien) ممثل الأمين العام في كاتانجا، والسياسي الوطني الكونغولي توماس كانزا (THOMAS Kanza)، وكوامي نكروما (Kwame Nkrumah)، أو الصحف التي صدرت في تلك الحقبة مثل: *a Journal of African Affairs, Africa Today, Africa Digest, Time*، ومن الكتب المهمة: *Politics in Africa 7 Five African States Responses to Diversity* لـ ELIAS, T. Olawae, *Government* وكتاب GWENDOLEN, Carter. M. *cases, and politics in Africa*.

أما أبرز الدراسات السابقة: التي تناولت انفصال بيافرا، فقد توافرت لدي معلومات من مراجع عربية، غطت مرحلة الانفصال في أغلب جوانبه، أبرزها موقع قرارات منظمة الوحدة الأفريقية، ومن الكتب: إبراهيم نصر الدين، الاندماج الوطني في أفريقيا نموذج نيجيريا، روزا اسماعيلوفا، المشكلات العرقية في أفريقيا الاستوائية، وأبرز الدوريات مجلة السياسة الدولية الصادرة مرحلة الانفصال، ومجلة دراسات دولية، إضافة إلى بعض الأبحاث من شبكة المعلومات الدولية.

الفرضية التي تسعى الدراسة وأسعى إلى إثباتها استناداً إلى مصادر أصيلة وأخرى ثانوية، هي: أن أوجه التشابه في الانفصاليين تتمثل في أن السياسة الاستعمارية، التي أدت إلى الانفصاليين، كانت واحدة تقريباً - مع بعض الاختلاف طبقاً لخصوصية كل مستعمرة - رغم خضوع الكونغو ونيجيريا تحت استعمارين مختلفين، البلجيكي في الأولى، والبريطاني في الثانية. أما الاختلاف فيكمن في تبدل المواقف الأفريقية والغربية وموقف المنظمين الأفريقية والدولية من الانفصاليين.

منهجية الدراسة: قسّمت إلى ثلاثة مباحث: درست في المبحث الأول انفصال إقليم كاتانجا باحثاً عن إعلانه وأسبابه، ثم عن مواقف الحكومة الوطنية، والمواقف الإقليمية والدولية منه، ودرست في المبحث الثاني انفصال إقليم بيافرا بالطريقة نفسها التي اتبعتها في المبحث الأول، وفي المبحث الثالث: قارنت بين الانفصاليين من حيث الأسباب، والمواقف المحلية والإقليمية والدولية، وفي الخاتمة أجملت ما توصلت إليه من نتائج.

المبحث الأول: انفصال إقليم كاتانجا:

يشير البحث في موضوع هذا الانفصال إلى أن أهمية الإقليم الاقتصادية (انظر الخريطة-1)، وبيئته واعتدال درجة حرارته، إضافة إلى دور الاستعمار الذي تمثل في تعميق الشعور القبلي لدى السكان، ودعم قبيلة دون غيرها، أسهمت في حدوث الانفصال.

تقع كاتانجا في الجنوب الشرقي من الكونغو، وتبلغ مساحتها: 191.878 ميلاً مربعاً، وهي أكثر المناطق نمواً من حيث الصناعة والتعدين في أفريقيا⁽²⁾، ويشكل التعدين العمود الفقري لاقتصاد الكونغو، ومعظم الثروة المعدنية تتركز في كاتانجا، التي تحتل مراكز متقدمة في إنتاج النحاس واليورانيوم والكوبالت (انظر الخريطة 1/أ) والكاديوم، وتوجد كميات كبيرة من الفحم الحجري⁽³⁾، والزنك والصفائح (انظر الخريطة 1/ب)، كما يعد حزام النحاس من أكبر حقول النحاس في العالم، واليورانيوم الذي صُنعت منه أول قنبلة نووية كان من كاتانجا. وأكثر من نصف عائدات النقد الأجنبي تأتي من كاتانجا⁽⁴⁾. ويمثل التعدين نسبة: 66% من مجمل الصادرات تسهم كاتانجا بثلاثة أرباع هذه القيمة⁽⁵⁾.

أما عن مصادر الطاقة الكهرومائية (انظر الخريطة 1/ب) فإن احتياطي الطاقة ضخمة في كاتانجا؛ لوجود نهري لوفيرا (Lufira) واللوالابا (Lualaba) واللذين منهما يمكن أن تكتفي البلاد بأكملها⁽⁶⁾.

إن لإقليم كاتانجا أهمية متميزة عن بقية أقاليم الكونغو، فبالإضافة إلى التعدين ومحطات توليد الكهرباء، هي مركز المواصلات البرية والسكك الحديدية عبر وسط أفريقيا كله⁽⁷⁾، وأربعة أخماس ضرائب الكونغو كانت تأتي من كاتانجا، وهكذا لعبت كاتانجا دوراً أساسياً ومهماً في الحياة الاقتصادية في البلاد، وانفصالها يعني خسارة الكونغو لكل المزايا التي ذكرناها (انظر الخريطة 1/أ-1/ب). كما أن اعتدال درجات الحرارة بفعل الارتفاع في كاتانجا، جعل الإقليم مناسباً لاستقرار الأوروبيين، ومن ثم ارتفع تشبثهم به، يسكن الأوروبيون - عموماً في المدن الكبرى خاصة مدن التعدين، وحسب تقديرات عام: 1951، كان أعظم تركيز للأوروبيين - إضافة إلى العاصمة ليوبولدفيل (Leopoldville) - في مدن كاتانجا وهي إيزابيث فيل (Elisabethville)، التي تعد العاصمة والمركز الرئيسي لإقليم كاتانجا، وجادوت فيل (Jadotville)، وكولوزي (Kolwezi)⁽⁸⁾.

كان استيطان البيض يجري على نطاق واسع، فقد جذبت ثرواتها ومناخها المعتدل الأوروبيين إليها، وفي: 1960م كان يسكن كاتانجا 34000 أوروبي، أي ما ينيف عن خمس سكان الكونغو البيض، والجدير بالذكر أن الإقليم ظل حتى: 1936م يتمتع بنظام حكم خاص، فبدلاً من أن يتبع لسلطة الحاكم العام في ليوبولدفيل، كان يتبع مباشرة وزارة المستعمرات في بروكسل، وكانت إيزابيث فيل مقر نائب الحاكم العام⁽⁹⁾.

إن الحدود المشتركة بين كاتانجا وروديسيا الشمالية جعلت كاتانجا جزءاً من حزام النحاس (انظر الخريطة 1/أ) الممتد إلى روديسيا الشمالية. فالتاريخ الاقتصادي لكاتانجا يرتبط بتاريخ الجارة الجنوبية روديسيا الشمالية، كذلك ترتبط المنطقتان بشبكة من الطرق الحديدية؛ لذلك فإنه حتى عند الاستقلال السياسي ظل

نصف البلجيكي يقيمون على طول الخط الحديدي من الحدود الروديسية إلى بوكاما (Bukama) في كاتانجا، والمستوطنون في كاتانجا كانت لهم علاقات بالمستوطنين في روديسيا الشمالية؛ لذلك فإن فكرة الانفصال الاقتصادي والسياسي أصبحت جاذبة للأوروبيين⁽¹⁰⁾.

كما أن الغياب التام، حتى: 1958، لجميع وسائل التعبير للأفريقيين جعل السيطرة للأوروبيين، حيث سيطروا على الحكومة بمساعدة الإدارة الاستعمارية. وكانت هناك دعوات للانفصال في أوساط المستوطنين، منها، في عامي: 1920، 1931، عندما طالبوا بفصل كامل لإقليم كاتانجا عن بقية المستعمرة. ومنذ سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، كان هدفهم، الحصول على كاتانجا، لحماية امتيازاتهم ومصالحهم⁽¹¹⁾.

الاستعمار والقبيلة:

مارست الإدارة الاستعمارية البلجيكية سياسات كانت سبباً في تعميق القبيلية بشكل حاد، ومن ثم تهيئة الأقاليم للانفصال، ومن هذه السياسات: تأسيس الأقاليم وبعد ذلك الأحزاب على أساس قبلي، حيث قسّمت الإدارة البلجيكية الكونغو إلى ستة أقاليم عام: 1933م، هي: ليوبولدفيل (Leopoldville)، الاستوائية (Equateur)، الشرقية (Orientale)، كيفو (Kivu)، كاتانجا (Katanga)، كاساي (Kasai)⁽¹²⁾ (انظر الخريطة 2/أ)، ولكل إقليم قبيلة يدها هي العليا، تُنافس القبيلة الأخرى والإقليم الآخر، وتناصبها العداء. كما شجعت الإدارة البلجيكية النزعات الانفصالية للأقاليم. لذلك لم تكن في الأقاليم روح وطنية شاملة ترى البلاد وحدة متكاملة، بل تراها من خلال قبيلتها؛ لأن الكونغولي عاش مرتبطاً بإقليم وقبيلة، ولاؤه الأول لهما⁽¹³⁾، وغالباً ما تتداخل القبيلة بإقليم معين، مثل قبيلة الباكونغو في ليوبولدفيل. وأحياناً تنقسم القبيلة الواحدة في أكثر من إقليم مثل البالوبا جنوب كاساي وشمال كاتانجا، لهذا كان اندماج القبائل مؤقتاً، مما جعل تفككها ونشوب الحروب أمراً قائماً وخطراً دائماً⁽¹⁴⁾.

وما قيل في أمر القبائل ينطبق على الأحزاب، فقد تكونت الأحزاب في المدة 1960-59، وأغلبها أخذ الطابع القبلي الإقليمي⁽¹⁵⁾، كحزب الأباكو (ABAKO) بزعامة جوزيف كازافوبو (Joseph Kasavubu)، سيطر على إقليم ليوبولدفيل، وكان هدفه إيجاد دولة منفصلة لقبيلة الباكونغو في إقليم ليوبولدفيل. وحزب كوناكات (CONAKAT) الذي كانت قبضته في كاتانجا، أقام بعد الاستقلال دولة انفصالية في إقليم كاتانجا، بقيادة زعيمه مويس تشومبي (Moise Tshombe)، الذي كان معتمداً على قبيلته اللواندا. وحزب التضامن الأفريقي في إقليم الشرقية بزعامة أنطوان جيزنجا. والحزب الوحيد الذي عارض جميع أشكال القبيلية والإقليمية، هو حزب الحركة الوطنية الكونغولية (MNC) وزعيمه باتريس لومومبا (Patrice Lumumba). لكن رياح القبيلية والإقليمية سرعان ما عصفت به فانشق كالونجي (Kalonji) عن الحزب في

يوليو: 1959م، وكوّن حزباً جديداً، وأعلن دولة انفصالية بإقليم كاساي⁽¹⁶⁾، في المدة من أغسطس: 1960م - ديسمبر: 1961م، معتمداً على قبيلته البالوبا في جنوب كاساي.

ونتيجة للصراعات القبلية، ومطالبه القبائل بأقاليم منفصلة، قامت الحكومة بتشكيل أقاليم جديدة لإضعاف الرغبات القبلية الإقليمية الانفصالية، وفي: 1962م قسمت الكونغو إلى: 21 إقليماً⁽¹⁷⁾ (الخريطة 2/ب).

لم يكتف الاستعمار بتقوية القبيلة في الأقاليم والأحزاب بل انتهج سياسة دعم قبيلة دون أخرى، فالقبيلتان الأساسيتان في كاتانجا هما اللوندا (Lounda)، والبالوبا (Baluba) (انظر الخريطة 3/أ)، وللقبيلتين قوة ونفوذ حتى قبل الاستقلال، وكانتا عدوتين لدودتين بشكل مستمر، هذا الصراع بين القبيلتين زاد من حدته المستوطنون البيض، والمصالح الأوروبية، والإدارة الاستعمارية، فزادت من تعقيد الأمور في كاتانجا ومهدت للانفصال⁽¹⁸⁾.

في انتخابات ما قبل الاستقلال، والتي جرت في مايو: 1960م، لم يرشح كل من تشومي، وكيمبوي (Kimbwe) مساعده في زعامة حزب كوناكات، نفسيهما للبرلمان القومي، إذ كانا يفضلان أن ينتخبا في جمعية الولاية، ونظراً للأهمية الثانوية الواضحة التي منحها القانون الأساسي لجمعيات الولايات، فإن موقف تشومي وكيمبوي كان غريباً، لكنه يتضح إذا ما فهم على أنه دعم لنظام الولايات، وخطوة أولى في الإعداد للانفصال⁽¹⁹⁾.

وعندما اقتربت الانتخابات سيطر على السياسة في كاتانجا صراع مرير بين حزب كوناكات الذي يمثل جنوب كاتانجا، وحزب بالوباكات الذي يمثل شمال كاتانجا، ويتزعمه جاسون سندوي (Sendwe Jason). تحالفت مجموعات المستوطنين وبقوة مع كوناكات، فساندت إدارة شركة اتحاد مناجم كاتانجا العليا، والبعثات الكاثوليكية وبروكسل، كوناكات وتبنوا دعمها، لهذا فاز حزب كوناكات في الانتخابات الإقليمية على منافسه بالوباكات⁽²⁰⁾.

وفي أواخر مايو: 1960م، قدّم حزب بالوباكات عدة طعون للهيئة التنفيذية، نظراً لتلاعب كوناكات بالانتخابات. واجتمعت جمعية الولاية لأول مرة في مطلع يونيو، وأخذت تستعد لتشكيل حكومة الولاية، غير أن حزب بالوباكات، أعلن أنه لن يحضر الاجتماعات. ولما كان القانون الأساسي ينص على ضرورة حضور ثلثي الأعضاء كي يتم انتخاب الحكومة، فقد كان بوسعه أن يعطل تشكيل الحكومة. هنا حدث أول تدخل بلجيكي رسمي لصالح تشومي زعيم حزب كوناكات؛ فقد اتهم نائب الحاكم العام شولر (Schoeller)، بالوباكات، بتعطيل الجمعية، واقترح على بروكسل أن تعدل القانون الأساسي، وهو ما تم فعله في: 7 يونيو. إن لهذا الإجراء أهمية خاصة؛ إذ إن حكومة بروكسل بتقديمها هذا التعديل قد فعلت أكثر من مجرد فك الحصار عن أعمال جمعية الولاية في كاتانجا؛ إنها بهذا التدبير فتحت الطريق أمام الانفصال، فالتعديل يخدم مصالح

الانفصاليين؛ لأنه سيسمح لهم بتنصيب حكومة من حزب كوناكات، هذا في الوقت الذي لم يتم فيه بعد تأليف حكومة مركزية، وفي: 16 يونيو اجتمعت الجمعية الكاتانجية من جديد، وتم انتخاب أعضاء الحكومة، وانتخب تشومي رئيساً لها، ولم يدخل في حكومة كاتانجا أي عضو من اللوباكات بالرغم من أن له أكثر من ثلث المقاعد في جمعية الولاية⁽²¹⁾، وهكذا أصبحت السيطرة في كاتانجا لحزب كوناكات.

أما عن انتخابات الحكومة المركزية، فقد نجح لومومبا في تشكيل الحكومة الكونغولية بعد الاستقلال الذي تم في: 30-6-1960م. ترأس لومومبا رئاسة الوزراء، وكازافوبو رئاسة الدولة. وكانت حكومة لومومبا شاملة لجميع الأحزاب⁽²²⁾، لكن تشكيلها أثار ردة فعل حادة لدى تشومي، بحجة حصول حزبه فقط على منصب وزاري واحد غير هام. صرح تشومي قائلاً: ((...إن كوناكات خُدعت واعتبرت نفسها في حلٍ عن التزاماتها، ومساندتها للحكومة...⁽²³⁾))، وفي قطع علاقته بالحكومة المركزية واستمراره في الاعتماد على تأييد المستوطنين في كاتانجا، لدليل واضح على أنه يسير في طريق الانفصال.

- تمرد الجيش الكونغولي:

في: 4 يوليو وهو اليوم الخامس من الاستقلال، تمرد الجنود الكونغوليون ضد ضباطهم البلجيكيين⁽²⁴⁾، والسبب الأساس لتمردهم هو رفض البلجيكيين مطالبهم بزيادة المرتبات، وفتح الترقية للكونغوليين داخل الجيش⁽²⁵⁾، وقد قام الجيش بالهجوم على المدنيين البيض. فاستغلت بلجيكي ذلك، وتدخلت قواتها في: 9-7-1960م في العاصمة وماتادي (Matadi) تحت ستار حماية ممتلكات البيض وأرواحهم⁽²⁶⁾، وبدعوة من تشومي هبطت القوات البلجيكية في كاتانجا في: 10-7-1960م، وبدأت في تجريد القوات الكونغولية التابعة للحكومة المركزية من أسلحتها، واستمرت بلجيكي في تشديد قبضتها على إقليم كاتانجا⁽²⁷⁾، وأصبحت الأوضاع مهيئة لإعلان الانفصال.

الإعلان بالانفصال وموقف الحكومة الكونغولية :

أعلن تشومي انفصال كاتانجا في: 11-7-1960م، بعد يوم من وصول القوات المظلية البلجيكية إلى إيزابيت فيل بحجة حماية الأوروبيين⁽²⁸⁾. قال عند إعلانه الانفصال: ((نحن نطلب من جميع أهل العالم الحر الاعتراف بحقنا وحق جميع الأمم في تقرير المصير⁽²⁹⁾))، وقال: ((إن هذا الاستقلال يعتبر كاملاً... وأن حكومة كاتانجا تطالب بلجيكيًا... باستمرار الدعم الفني والمالي والعسكري⁽³⁰⁾)).

في: 12 يوليو 1960م عين تشومي ضابطاً بلجيكيًا هو المقدم غي فيبير (Guy Feber) منسقاً للشؤون السياسية والإدارية للدولة الانفصالية، وتولى منصب القائد العام للدرك الكاتانجي الضابط البلجيكي كريفيكور (Crevecoeur)⁽³¹⁾، هذا وقد وصلت: 25 طائرة إلى إيزابيت فيل، وفرق عسكرية بلجيكية للخدمة في كاتانجا. في: 14 يوليو أذاعت حكومة كاتانجا بياناً عبّرت فيه عن سعادتها بالدور الذي لعبته بلجيكي في

مساندة انفصال كاتانجا⁽³²⁾، كما اعتمدت الدولة الانفصالية على الجنود المرتزقة، ومنذ سبتمبر: 1960م بدأت الدول الغربية بتجنيد المرتزقة من خارج كاتانجا، لاسيما في جوهانسبورغ (Johannesburg)، وسالزبورج (Salisburg)، وبولاوايو (Bulawayo) في روديسيا الجنوبية، كما تم تجنيد المرتزقة في أوروبا وإرسالهم إلى اليزابيت فيل عن طريق بروكسل، للقيام بمهمتين: المحافظة على منشآت اتحاد المناجم والشركات المستثمرة الأخرى في كاتانجا، وللحفاظ على انفصال كاتانجا⁽³³⁾.

أما عن موقف الحكومة الوطنية من الانفصال فقد قام رئيس الجمهورية كازافوبو، ورئيس الوزراء لومومبا في: 12 يوليو بتوجيه طلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة لإرسال مساعدة عسكرية عاجلة، لحماية الكونغو من العدوان الخارجي، واتهما الحكومة البلجيكية بأنها قد حاكت مؤامرة استعمارية بتدبيرها الدقيق لانفصال كاتانجا بغية الاحتفاظ بالسيطرة على الكونغو⁽³⁴⁾.

وفي: 13 يوليو 1960م قام كازافوبو ولومومبا بإرسال برقية أخرى إلى الأمم المتحدة طالبين فيها من المنظمة التدخل لإقناع البلجيكين بسحب قواتهم من الأراضي الكونغولية⁽³⁵⁾.

- الموقف الإقليمي والدولي من الانفصال:

نقصد بالموقف الإقليمي، موقف الدول الأفريقية المستقلة، أما المقصود بالموقف الدولي فإنه موقف الدول الغربية ومنظمة الأمم المتحدة.

دعا لومومبا الدول الأفريقية إلى عقد مؤتمر في ليوبولدفيل في الفترة: 25-31/8/1960م، وأكد المؤتمرين على وحدة الكونغو⁽³⁶⁾، ومن الدول الداعمة للانفصال، الكونغو الشعبية، التي زار رئيسها أبي فولبرت يولو (Abbe Fulbert Youlou) إيزابيت في فبراير: 1961م، وأبدى تعاطفاً مع تشومبي، واستمر في دعمه حتى تمت الإطاحة به في: 1963م؛ كانت برازافيل (Brazza Ville) مركزاً لعمليات سرية متنوعة⁽³⁷⁾.

ومن الدول الراضية للانفصال، تونس، التي مثلت دور الناطق غير الرسمي لدول عدم الانحياز - الدول الأفرو آسيوية - في مجلس الأمن، وتمثلت مصالحها بإبعاد الاستعمار البلجيكي، وتفادي المواجهات مع الدول العظمى⁽³⁸⁾.

وبالنسبة لمصر آنذاك فإن انفصال كاتانجا، يمثل محاولة الغرب لفرض الهيمنة على أفريقيا، هذه الهيمنة تشكل خطراً على الجمهورية العربية المتحدة، وعلى وضعها الجغرافي والسياسي، وستتحول الكونغو إلى مصدر تهديد لدول القارة كلها؛ لوقوعه في قلب أفريقيا⁽³⁹⁾.

هذا عن موقف أبرز الدول المؤيدة والمعارضة للانفصال. ومن جانب آخر عقدت الدول الأفريقية مؤتمرات، أيدت أحد طرفي النزاع، ويتضح ذلك من خلال قراراتها:

- انعقد مؤتمر الدار البيضاء بالمغرب، في المدة من: 3-7-1961/1، حضره رؤساء دول: غانا، ومالي، وغينيا، والجمهورية العربية المتحدة، والجزائر، وممثل عن ليبيا، وساندوا لومومبا⁽⁴⁰⁾، وأبرز قراراته: طرد البلجيكين

ومنعهم من استخدام حدود رواندا، وأورندي كقواعد لشن غارات على الكونغو، وحل مجموعة موبوتو غير القانونية، لم تستطع دول الدار البيضاء تنفيذ قراراتها بشأن الكونغو، وخاصة ما يتعلق بإعادة الحكومة الشرعية برئاسة لومومبا؛ فقد صوتت الجمعية العامة في ديسمبر: 1960م بقبول وفد كازافوبو كمثل عن الكونغو. أعقب ذلك اعتقال لومومبا، الذي سلّمه كازافوبو، وموبوتو إلى تشومبي، الذي أمر باغتياله في: 13-2-1961م⁽⁴¹⁾.

قام اتحاد الدول الأفريقية ومدغشقر (مجموعة برازافيل) بعقد مؤتمر تاناناريف عاصمة مدغشقر في الفترة من: 12-6-1961/3/12م حضره كازافوبو وتشومبي، وأوصى المؤتمر باتحاد كونفدرالي يكرس عملياً انفصال كاتانجا⁽⁴²⁾.

عُقد مؤتمر بالقاهرة من: 25-1961/3/31م، وأهم قراراته الخاصة بالكونغو، وقف التدخل العسكري، وطرد المرتزقة، والمطالبة بمعاقبة المسؤولين في مقتل لومومبا، والاعتراف بحكومة أنصاره⁽⁴³⁾.

أما مجموعة منروفيا فقد عقدت مؤتمراً في: 8-1961/5/12م، كان موقفها ضد أنصار لومومبا، وساندت كازافوبو. وأكد المؤتمر بأن الأمم المتحدة هي المؤسسة الوحيدة القادرة على تحقيق السلام في الكونغو⁽⁴⁴⁾، والدول التي رعت المؤتمر الكاميرون، وساحل العاج، والتوجو، والسنغال، وسيراليون، وليبيريا، ونيجيريا⁽⁴⁵⁾.

– الدول الغربية ومنظمة الأمم المتحدة والانفصال:

تأتي بلجيكا في مقدمة الدول المؤيدة للانفصال؛ حيث صرح رئيس وزرائها عند اجتماعه مع الأمين العام في بروكسل في: 26-7-1961م بأن حكومته تتمسك بوجود دولة انفصالية لإقليم كاتانجا يسيطر عليها تشومبي⁽⁴⁶⁾، وبالطبع فإن المصالح الاقتصادية في كاتانجا كانت سبباً لدعم بلجيكا للانفصال، وهو السبب نفسه الذي جعل الولايات المتحدة، وبريطانيا تدعمه؛ ولأن بلجيكا دولة صغيرة دخل البريطانيون والأمريكان برؤوس أموال ضخمة، فدخلت أمريكا إلى الكونغو الحصب عبر شركة امتيازات تنجانيقا المحدودة، وفي: 1955 وقعت الولايات المتحدة اتفاقية مع بلجيكا، من أجل احتكار: 90% من اليورانيوم خلال عامي: 1956-1957، و75% لسنتي: 1958-1959⁽⁴⁷⁾. كما أن بريطانيا هي الحليف الاقتصادي الذي تم إدخاله إلى كاتانجا عن طريق شركة تنجانيقا المحدودة، التي، أنشئت لاستثمار الثروة المعدنية في روديسيا الشمالية وكاتانجا⁽⁴⁸⁾، وتملك أربعة مصارف بريطانية كبرى نصف أسهم هذه الشركة، وتشرف هذه المصارف على اقتصاد شمال روديسيا إشرافاً فعلياً، وذلك يفسر موقف روي ولنسكي: (Roy Welensky) رئيس وزراء اتحاد أفريقيا الوسطى الروديسيتين، المؤيد لتشومبي طوال مدة الانفصال.

لعبت الشركات دوراً مهماً في دعم انفصال كاتانجا لضمان استمرار سيطرتها على اقتصاد الإقليم، أهمها شركة "كاتانجا العليا المتحدة للتعدين"، والشركة العامة التي تسيطر على عدد كبير من الشركات أبرزها شركة كاتانجا، وشركة كاتانجا الخاصة، ومن أكبر الشركات شركة اتحاد المناجم، وهذه الشركات، وخاصة اتحاد

المناجم، كانت السند المالي الرئيسي للدولة الانفصالية؛ فكانت تساعد على تمويل حكومة تشومي والجنود المرتزقة، وكل أجهزة الدعاية الهائلة التي كانت تؤيد تشومي في فرنسا، وبريطانيا، وبلجيكا، والولايات المتحدة الأمريكية⁽⁴⁹⁾.

ومن الدول الداعمة للانفصال، البرتغال، التي عملت على تزويد كاتانجا بالمرتزقة، ونقلت الأسلحة والمعدات التي كانت تصل إلى مرفأ لوبيتو (Lobito) في أنجولا، نقلتها بالطائرات إلى كاتانجا، وسهلت مرور المعادن الجاهزة للتصدير من الميناء نفسه.

ومن الدول الراضية للانفصال كان الاتحاد السوفييتي؛ وتكمن الأهداف الرئيسية لموسكو في الكونغو، في دعم قوة حكومة لومومبا، وتحويله إلى نظام حليف للكتلة الشرقية السوفييتية، ثم وضع قواعد المد التأثير الروسي إلى أفريقيا الاستوائية. ولقد كان واضحاً أن سبب مساندة الاتحاد السوفييتي لقرار: 14 يوليو، هو المنع المباشر للدعم العسكري الأمريكي⁽⁵⁰⁾.

– الأمم المتحدة وانفصال كاتانجا:

كانت مشكلة الكونغو أكثر المشكلات المعقدة التي عالجتها الأمم المتحدة، وتمثلت مهمتها في إزالة التدخلات الأجنبية التي أحدثت ذلك الانفصال، وتشجيع وتسهيل التفاوض والمصالحة بين الحكومة المركزية وسلطات كاتانجا⁽⁵¹⁾.

في: 14 يوليو اجتمع مجلس الأمن لدراسة الوضع في الكونغو⁽⁵²⁾. أقرّ القرار رقم: (م أ / 4378) ومما جاء فيه: مطالبة بلجيكا بسحب قواتها من أراضي الكونغو. وتم تحويل الأمين العام باتخاذ الإجراءات اللازمة بالتشاور مع حكومة الكونغو لتقديم المساعدة العسكرية إلى أن تصبح القوات الوطنية قادرة على حماية استقلال البلاد⁽⁵³⁾.

أعلن تشومي في: 15 يوليو بأنه لن يسمح لقوات الأمم المتحدة بدخول كاتانجا، كما أرسل تشومي إلى الأمين العام داج همرشولد (Dag Hammarskjold) احتجاجاً على قرار: 14 يوليو⁽⁵⁴⁾، لكن في: 20-7-1960م اجتمع مجلس الأمن ثانية، وأصدر قراراً في: 22 يوليو (م أ / 4405)، أبرز ما جاء فيه: دعوة حكومة بلجيكا لتنفيذ قراره الصادر في: 14 يوليو، وفي: 3 أغسطس صرح تشومي أن حكومته ستقاوم، باستخدام القوة إذا لزم الأمر، نزول قوات الأمم المتحدة في كاتانجا.

اجتمع مجلس الأمن في: 8 أغسطس، وتبني قراره الثالث في: 9 أغسطس، وأهم ما جاء فيه دعوة حكومة بلجيكا إلى السحب الفوري لقواتها من إقليم كاتانجا⁽⁵⁵⁾، واعتماداً على قرار مجلس الأمن: 9 أغسطس ذهب همرشولد إلى إيزابيت فيل بنفسه في: 12 أغسطس مع أولى قوات الأمم المتحدة، ثم بدأت قوات أخرى في الوصول في: 13 أغسطس، ولكن هذا لم يكن يعني السيطرة الكاملة للأمم المتحدة على كاتانجا⁽⁵⁶⁾، جرت العديد من المعارك (الخريطة 4/أ) بين قوات الأمم المتحدة وقوات الحكومة الانفصالية، ومعها المرتزقة، وحاولت الأمم

المتحدة تنفيذ القرار الذي اتخذته مجلس الأمن في: 21-2-1961م بشأن إخلاء الكونغو من المرتزقة، ووقف إطلاق النار، بيد أن الحكومة الانفصالية صمدت أمام مطالب الأمم المتحدة⁽⁵⁷⁾. اجتمع مجلس الأمن، وكان قرار: 24 نوفمبر القاضي بطرد المرتزقة وباستعمال القوة إذا اقتضى الأمر⁽⁵⁸⁾. استمرت الاشتباكات بين قوات الأمم المتحدة والقوات الكاتانجية حتى يناير: 1963م، وفي: 14 يناير أشار تشومبي ووزراؤه بأنهم على استعداد للإعلان عن نهاية انفصال كاتانجا. وفي: 21 يناير دخلت قوات الأمم المتحدة مدينة كولويزي (Kolwezi) آخر مدن كاتانجا، ووصل جوزيف ايليو (Joseph Ileo) إلى إليزابيت فيل كوزير مقيم للحكومة المركزية لإعادة اتحاد كاتانجا⁽⁵⁹⁾، وغادر تشومبي البلاد في يونيو: 1963م.

ومن الأسباب التي سارعت بإنهاء الانفصال:

— أن المساندة البلجيكية للانفصال باتت ضعيفة بعد الإطاحة بلومومبا، واستلام تحالف الاشتراكيين الديمقراطيين الحكم في بلجيكا.

— رغبة بلجيكا وبريطانيا في إنهاء الانفصال دون إلحاق الضرر بألية الاقتصاد في كاتانجا⁽⁶⁰⁾.

— بعد أيام من إزاحة لومومبا، ووصول أدولا (Adoula) المعادي للشيوعية، تم تنصيب كيندي رئيساً للولايات المتحدة، فتغيرت بناءً على ذلك سياسة الأمم المتحدة تجاه الكونغو بشكل ملحوظ، وبدأت تعمل في اتجاه إنهاء الانفصال، والمفتاح الوحيد لذلك، هو قرار مجلس الأمن 24 نوفمبر 1961 القاضي باستخدام القوة، كحل أخير، وتم استخدامها ضد تشومبي⁽⁶¹⁾، وتوقفت جميع الشركات عن دفع الضرائب لنظام تشومبي؛ لإجباره لإنهاء الانفصال.

— المبحث الثاني: انفصال إقليم بيافرا :

تعددت الأسباب التي أدت إلى الانفصال، وقد حاولنا استنتاجها وتحليلها. حيث بدأ من القراءة العميقة للحدث أن العامل الاقتصادي، وسياسة الاستعمار الإدارية تجاه السكان الأفارقة ومؤسساتهم الاجتماعية (القبائل) وأقاليمهم وأحزابهم كانت وراء هذا الانفصال.

— يقع الإقليم الشرقي (بيافرا)، في جنوب شرق نيجيريا، مساحته: 29.484 ميلاً مربعاً، يعد من أغنى أقاليم نيجيريا، حيث يوجد به الكوبالت، وتتركز مناجم تعدين الفحم بالقرب من إينوجو (Enugu) عاصمته⁽⁶²⁾، وتتمركز مناطق إنتاج النفط النيجيري كذلك في الإقليم الشرقي في دلتا النيجر وهاركورت (Harcourt)، فضلاً عن حقول الغاز إلى الجنوب الغربي من هاركورت بنحو: 60 ميلاً وإلى شمالها الغربي بنحو: 40 ميلاً⁽⁶³⁾، (الخريطة 1/ج)، وقبل ظهور النفط في هذا الإقليم كان نخيل الزيت يمثل عماد الاقتصاد النيجيري.

إذاً يحظى الإقليم الشرقي بأهمية اقتصادية كبرى للبلاد؛ فهو منطقة إنتاج وتصدير زيت النخيل (الخريطة 1/ب)، والنفط والغاز الطبيعي والفحم، إضافة إلى ميناء هاركورت، وهو ميناء التصدير الرئيسي

لنيجيريا، ويعد هذا الميناء منفذاً للأقاليم الشمالية، بعد أن تم ربطه بخط حديدي يمتد من إينوجو إلى أقصى شمال شرق نيجيريا⁽⁶⁴⁾.

وبمعرفتنا لهذه المزايا أدركنا مدى الضرر والخسارة التي ستلحق بالحكومة النيجيرية بسبب انفصال هذا الإقليم، كما أنه وبسبب أهمية الإقليم، جعل حكومته تطالب باستمرار عملية احتفاظ كل إقليم بالعائدات الناتجة عن منتجاته سواء الزراعية أو المعدنية والنفطية، كما كان الحال قبل: 1959⁽⁶⁵⁾، وهذا ما رفضته الحكومة الاتحادية، فكان رد الإقليم الشرقي، الانفصال - وأسباب أخرى سنذكرها في حينها-

- الاستعمار والقبيلة:

كان تنوع المجتمع النيجيري تحدياً للحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال، لأن الإدارة الاستعمارية البريطانية لم تبدل جهداً في سبيل بناء جسور التواصل بين مختلف مكونات الوطن النيجيري، بل على العكس من ذلك عملت على تعميق الخلافات لخدمة أهدافها الاستعمارية⁽⁶⁶⁾، وذلك من خلال ممارستها للسياسات التالية:

- فصل الشمال بقبائله المسلمة عن الجنوب بقبائله المسيحية، من المعروف أن الإسلام والمسيحية والديانات الوثنية موجودة في نيجيريا. في الإقليم الشمالي الذي يدين: 75% من سكانه بالإسلام، ويدين الباقون بالمسيحية، والديانات الوثنية. في الغرب ينقسم السكان إلى: 50% مسيحيين، و50% مسلمين، ويكاد يكون جميع سكان الشرق والغرب الأوسط مسيحيين مع أقلية ضئيلة تدين بالوثنية⁽⁶⁷⁾، وتبعاً لتعداد 1963 نجد أن: 47.2% من إجمالي سكان نيجيريا يدينون بالإسلام، و34.5% يدينون بالمسيحية، أما الباقي وهو: 18.3% فهم يدينون بديانات أخرى.

ومع توحيد نيجيريا عام: 1914م، فإن تطبيق الحكم غير المباشر أسفر عن عزل كل من الشمال والجنوب عن بعضهما بعضاً، وبموجبه تم حظر النشاط التبشيري المسيحي في الشمال وتكثيفه في الجنوب، وبخاصة في الشرق، وفي إطاره تم عزل الشمال عن نظام التعليم الغربي، الذي انتشر في الجنوب، وتم تشجيع هجرة الجنوبيين إلى الشمال، إلا أن وجودهم في الشمال كتجار ورجال خدمة مدنية، كان يؤدي إلى صدامات مع الشماليين، ومن هنا أصدر الحاكم البريطاني فريدريك لوجارد (Frederick Lugard) في: 1917 "قانون الضواحي"، وبموجبه تم عزل الجنوبيين العاملين في الشمال في أحياء مخصصة لهم أطلق عليها "أحياء الغرباء" وفيها يطبقون نظامهم القضائي، ولهم مؤسساتهم التعليمية والدينية المتماثلة مع ما هو موجود في الجنوب⁽⁶⁸⁾.

ومن جهة أخرى، لجأت الإدارة البريطانية إلى تقريب القبائل المسيحية المتواجدة في الأقاليم الجنوبية، خاصة الإيبو في الشرق، ومنحها فرص الانخراط في الجيش والإدارة، على عكس ما فعلته مع القبائل المنتشرة في الشمال، وبالتحديد الهوسا-الفولاني المسلمة؛ لهذا تميزت العلاقات بين المسلمين والمسيحيين خلال الحقبة الاستعمارية وبعدها بكثير من الشكول المتبادلة بينهم. فبينما ينظر المسلمون إلى المسيحيين على أنهم تعاونوا مع الاستعمار البريطاني ضدهم خلال الحكم الاستعماري، واستفادوا من مزايا كثيرة تتمثل في التعليم والصحة

وحصولهم على وظائف أهلتهم للسيطرة على مراكز الدولة بعد الاستقلال، يتهم المسيحيون المسلمين بالسيطرة على الجيش والحكم، وهو ماسهل عليهم التحكم في السلطة والاقتصاد، ومن خلال السيطرة على موارد النفط الموجودة في مناطق مسيحية⁽⁶⁹⁾.

أدت هذه السياسة، خاصة التعليمية، إلى زيادة الفجوة بين الشمال والجنوب، وكانت عاملاً من عوامل تفكك المجتمع النيجيري، الذي تجلّى في أوضح صورة في انفصال بيافرا.

إضافة إلى ذلك تعتمد الاستعمار البريطاني تقسيم نيجيريا إلى أقاليم إدارية (الخريطة 2/ج) تتمشى مع التوزيع القبلي إلى حد كبير: الإقليم الشمالي، يمثل الهوسا، والفولاني أهم قبائل هذا الإقليم، الإقليم الشرقي: يكون الإيبو أهم قبائله، والإقليم الغربي والغربي الأوسط: كانا يكونان إقليمياً واحداً قبل تقسيم الإقليم الغربي وإنشاء الإقليم الغربي الأوسط في: 1963م. والقبيلة السائدة هي اليوروبا، وتحتل المركز الثالث بين قبائل الاتحاد كلها من حيث العدد، وتأتي بذلك بعد الهوسا والإيبو في الشمال والشرق على التوالي⁽⁷⁰⁾.

إن ارتكاز كل قبيلة من القبائل الثلاث الكبرى في إقليم، الهوسا-فولاني في الشمال والإيبو في الشرق، واليوروبا في الغرب (الخريطة 3/ب)، قد جعل لكل منها سيطرة كاملة من الناحية السياسية والاقتصادية على مقدرات إقليم بعينه، وقد عزز ذلك الوضع قيام بريطانيا قبل الاستقلال منح الحكم الذاتي الإقليمي للأقاليم الثلاثة على نحو أدى إلى تقديم الولاءات القبلية على الولاء الوطني، وهو الأمر الذي استمر بعد الاستقلال، وانتهى إلى خلق علاقة صراعية بين مختلف الأقاليم؛ سعياً للسيطرة السياسية في الأقاليم، وأيضاً للسيطرة على السلطة السياسية الوطنية، بغية تعزيز وضعها الاقتصادي المتميز أو الحفاظ عليه وتنميته⁽⁷¹⁾، وهذا ما فعله الإيبو في الإقليم الشرقي.

واجهت نيجيريا منذ الاستقلال وضعاً إدارياً غير متوازن نظراً للفروقات التنموية بين الأقاليم الموروثة عن الاستعمار، وهو ما دفع بالقادة العسكريين إلى إعادة النظر في التقسيمات الإقليمية، بهدف محاصرة بؤر التوتر، فقام الجنرال: يعقوب جوون (Yakub Gowon) في أبريل: 1966م بإعادة تقسيم البلاد إلى: 12 إقليمياً (الخريطة 2/هـ)، والهدف من هذا التقسيم إضعاف القبائل المهيمنة وتفتيتها⁽⁷²⁾، وكان هذا التقسيم من الأسباب التي عجّلت بإعلان الانفصال - كما سنرى-.

ومثل ما تم بناء نظام الحكم في نيجيريا على أساس كيانات إقليمية ذات حدود وذات أوضاع خاصة، تم بناء الأجهزة الحزبية على تصور أنها أحزاب قبلية إقليمية خاصة⁽⁷³⁾، ومنذ بداية العمل الحزبي، مع نهاية الحرب العالمية الثانية، استأثرت بالصدارة في هذا الميدان ثلاثة أحزاب هي: المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون تأسس في: 1944م، وغير اسمه إلى المؤتمر الوطني لمواطني نيجيريا (NCNC) بعد الاستقلال، تحت قيادة د. ناميدي ازيكوي (Nnamdi Azikiwe)، وهو من أبناء الإيبو، وُلِدَ في شمالي نيجيريا وتعلم في الولايات المتحدة

الأمريكية، ولكن مع زيادة النشاط التجاري وبروز طبقة بورجوازية نيجيرية، فإن المنافسة بين الإيبو واليوروبا، فضلاً عن الصراعات بينهما على المراكز الحضارية بالجنوب، أسفرت عن انقسام الحزب، فقد قام أوبافيمي أولوو (Obafemi Awolowo) أحد رجال الأعمال من أبناء اليوروبا ومحام، في: 1951م بإنشاء جماعة العمل (ACT) كحزب للإقليم الغربي، يسيطر عليه اليوروبا، بهدف مواجهة المجلس الوطني. كما أنشأ الشماليون حزب مؤتمر شعب الشمال: (NPC) في: 1951م؛ نتيجة لتخوف الشمال من سيطرة الجنوب عليه⁽⁷⁴⁾.

ونلاحظ أن هذه الأحزاب لم تنشأ في إقليم واحد من أقاليم نيجيريا، بل عبّر كل منها عن الميراث التاريخي والاجتماعي والثقافي للبيئة التي نشأ فيها، وسيطرت موارثها عليه، فقد عبّر الحزب الأول عن قبيلة الإيبو في الشرق، وعبّر الثاني عن قبيلة اليوروبا في الغرب، وعبّر الثالث عن قبيلة الهوسا، والفلواني في الشمال، ونلاحظ أيضاً أن كلاً من هذه الأحزاب يعمل في منطقة تدين له بالولاء⁽⁷⁵⁾، ومنذ انعقاد أول انتخابات فيدرالية قبل الاستقلال في: 1959م، وحتى الانقلاب العسكري الأول في يناير: 1966م، فإن الساحة النيجيرية شهدت خلافات وصراعات حكومية حزبية - كان الشمال هو الطرف الأساس فيها- استهدفت بالأساس السيطرة على السلطة المركزية، لا بهدف تحقيق مصالح ومطالب وطنية، وإنما بغية تأمين نفوذ ومصالح القبائل الكبرى الثلاث في نيجيريا⁽⁷⁶⁾.

إن سيطرة مؤتمر شعب الشمال على الأغلبية الكافية في كل معركة انتخابية، كان عاملاً قوياً في إثارة الأحزاب الأخرى، التي تسعى نحو السيطرة على السلطة، وكان الحل الوحيد في الإطاحة بهؤلاء الزعماء الشماليين، وقد تحقق ذلك في انقلاب يناير: 1966م، وتلتها انقلابات أخرى في العام نفسه، وأصبحت نيجيريا مسرحاً للفتن والاضطرابات، التي انتهت بإعلان الإقليم الشرقي انفصاله، تحت اسم جمهورية بيافرا⁽⁷⁷⁾.

- الجيش والقبيلة:

من الخصائص المميزة للجيش الأفريقية تكوينها القبلي؛ فهي غالباً لا تتألف من جميع القبائل في البلد الواحد، وهذا التباين هو نتيجة للسياسة القبلية التي كانت تتبعها السلطات الاستعمارية، ففي نيجيريا، جندت بريطانيا الضباط من بين السكان الأكثر تطوراً في المناطق الجنوبية في نيجيريا، في حين كانت الرتب الأخرى تجند من بين القبائل الأكثر تخلفاً من الناحية الثقافية، في عشية الاستقلال: (1960م) كانت الأغلبية الساحقة من رتب الضباط ينتمون إلى الإيبو، أي: من المناطق الأكثر تطوراً، فمن بين الضباط الـ: 80 النيجيريين، كان: 60 منهم ينتمون إلى الإيبو، أما بقية الرتب الأخرى في الجيش النيجيري، فكانوا مجندين من المناطق النائية في الإقليم الشمالي، وحوالي: 52% من الإقليمين الشرقي والغربي. وبعد الحصول على الاستقلال، وعندما كانت السلطة السياسية في البلاد في أيدي الشماليين أساساً، ارتفعت نسبة الجنود المجندين من المناطق الشمالية، ووصلت إلى: 70% تقريباً، كما كان الإيبو يشغلون المناصب الإدارية والفنية بصورة رئيسية⁽⁷⁸⁾.

مما سبق يتضح لنا أنّ السياسات الاستعمارية الأربع السابقة أدت إلى خلق جو من التحامل وتبادل التهم بين الأقاليم بمكوناتها القبلية والحزبية وقياداتها العسكرية بالاستحواذ على مقدرات البلاد والسيطرة على السلطة السياسية، وهذا ما نراه عاملاً أساسياً في حدوث الانفصال.

- الانقلابات العسكرية:

تمكنت مجموعة من ضباط الإيبو من الاستيلاء على السلطة عن طريق انقلاب عسكري في: 15-1-1966م، قُتل فيه رئيس الوزراء الاتحادي أبوبكر تفاوا باليوا (Aboubakar afawa Balewa) ورئيس وزراء الإقليم الشمال أحمدو بيللو (Ahmau Bello)، وكلاهما مسلم من الهوسا، ورئيس وزراء الإقليم الغربي صمويل إكينتولا (Samuel Akintola) وعدد من كبار قادة الجيش معظمهم من أصول شمالية⁽⁷⁹⁾.

وفي: 24-5-1966م أصدر الجنرال جونسون إيرونسي (Johnson Ironsi)، وهو ينتمي إلى قبيلة الإيبو بالإقليم الشرقي، ورئيس الحكومة العسكرية، المرسوم رقم (34) وأبرز ما جاء فيه: إلغاء النظام الفيدرالي وتحويل نيجيريا إلى دولة موحدة، وحل جميع الأحزاب⁽⁸⁰⁾. استهدف الانقلاب بالأساس حماية الأقاليم الجنوبية، وبخاصة الإيبو، عن طريق القضاء على سيطرة أمراء الشمال على الحكومة المركزية⁽⁸¹⁾.

رأى الشماليون في هذا الانقلاب محاولة من قبل الإيبو للهيمنة على البلاد، وهذا ما أدى إلى انقلاب مضاد، قاده الشماليون في 29-7-1967، وتم قتل رئيس الدولة، إيرونسي⁽⁸²⁾، وتولى الكولونيل يعقوب جيون منصب الحاكم العسكري الجديد، وهو مسيحي ينتمي إلى إحدى القبائل الصغيرة في هضبة جوس (Jos) بالإقليم الشمالي⁽⁸³⁾.

وفي أول سبتمبر: 1966م أعلن جيون مرسوماً ألغى فيه مرسوم رقم (34) الذي أصدره الجنرال إيرونسي في 24 مايو، وعادت نيجيريا إلى النظام الفيدرالي. وعلى أثر توليه السلطة، بدأ العنف القبلي في الشمال، وتعرض الإيبو لهجمات ومذابح دموية من جانب قبائل الشمال، وراح الألوف منهم يتدفقون على الإقليم الشرقي: وهو موطنهم الأصلي⁽⁸⁴⁾.

علق أودوميغو أوجوكو (Odumegwu Ojukwu) الحاكم العسكري لإقليم الشرق على الانقلاب، بأنه غير شرعي، ولا يمكن الاعتراف بالكولونيل جيون رئيساً للحكومة العسكرية الاتحادية، على أساس أن جيون ليس أعلى رتبة في الجيش ليتولى الحكم، وأنه من المستحيل أن يعمل أفراد الإقليمين الشمالي والشرقي سوياً في جيش واحد بعد المذابح التي عاناها فقط ضباط وجنود الإيبو في الجيش، ومذابح أكتوبر ضد أفراد قبيلة الإيبو الذين يقيمون في الشمال، وختتم أوجوكو ((وبذلك انهار ما تبقى من أسس الوحدة الاتحادية في البلاد⁽⁸⁵⁾)).

قام أوجوكو بأعمال معادية للحكومة، منها: منع موانئ التصدير الموجودة في الشرق عن الإقليم الشمالي، ومنع نقل النفط من المصافي المملوكة للحكومة النيجيرية، وانتزع البوارج الناقلة للنفط في المياه الدولية لنهر النيجر، واستولى على خطوط السكك الحديدية و115 خزاناً للنفط، وطرد جميع المواطنين غير الشرقيين من الإقليم الشرقي⁽⁸⁶⁾، وبدأ الشرق يهدد بالانفصال، وأصدر في مارس: 1967م مراسيم تقضي بجباية الإيرادات المالية في الشرق لحساب حكومة الشرق فقط .

في: 26 مايو 1967م وافقت الجمعية الاستشارية في الإقليم الشرقي على الانفصال من اتحاد نيجيريا الاتحادي، وفي: 27 مايو أعلنت الحكومة الاتحادية حالة الطوارئ⁽⁸⁷⁾، وأصدر ججون المرسوم رقم: (8) يقضي بتقسيم البلاد إلى: 12 إقليماً، منها: ثلاثة في الإقليم الشرقي⁽⁸⁸⁾. كان رد أوجوكو الاستيلاء على ممتلكات الحكومة في الشرق، وبعد ثلاثة أيام في: 30 مايو 1967م أعلن انفصال الإقليم الشرقي تحت اسم جمهورية بيافرا⁽⁸⁹⁾.

والسؤال الذي يعرض هنا: لماذا أعلن ججون قرار التقسيم؟ ولماذا أعلن أوجوكو الانفصال بعد هذا القرار؟ أو بمعنى آخر ما مضار التقسيم على الإقليم الشرقي؟.

الغرض من إصدار الحكومة لرسوم التقسيم القضاء على إشاعات سيطرة الشمال ومخاوف الجنوب، والدليل تقسيم الإقليم الشمالي إلى: 6 أقاليم، وقُسمت إمارات الهوسا إلى: 3 أقاليم، والشرق كذلك إلى: 3 أقاليم، لتضعف الإقليم الشرقي، الذي تخشى من انفصاله، لكن رد الإقليم الشرقي جعل الانفصال أمراً واقعاً، ومن المعروف أن الانفصال من شأنه أن يعطي للشرق السيطرة الكاملة على عائدات النفط، فيكون الشرق بذلك أغنى من الغرب والشمال.

أما إعلان الشرق للانفصال بعد قرار: 8 فراجع إلى أن قُسم الشرق بعد هذا القرار إلى ثلاثة أقاليم، ولا توجد في اثنين منهما تقريباً عناصر من قبائل الإيبو⁽⁹⁰⁾، كما أن إنشاء ثلاثة أقاليم منفصلة في الشرق أسفر عن عزل الإيبو داخل ظهيرهم الأرضي في إقليم وسط الشرق، وإبعادهم عن السواحل، ومناطق النفط، ولم يكن فقدان ميناء هاركورت - مدينة الإيبو وميناء الشرق والمركز الصناعي - أمراً مقبولاً من جانب قيادات الإيبو.

وإزاء هذه التطورات أعلن أوجوكو انفصال الإقليم الشرقي عن الاتحاد في: 30 مايو تحت اسم جمهورية بيافرا⁽⁹¹⁾ - كما ذكرنا - .

ومما سبق نلاحظ، أن الانقلاب الأول في: 15 يناير، والانقلاب الثاني في: 29 يوليو المضاد له أديا إلى أمرين مهمين: أولهما: زيادة التوترات القبلية بين الشمال والشرق، وثانيهما هياً انقلاب يوليو الأرضية لتنفيذ مخططات الانفصال.

- إعلان انفصال بيافرا:

في 30-5-1967م أذاع أوجوكو إعلان الانفصال، جاء فيه: ((إن الإقليم المعروف باسم شرق نيجيريا سوف يكون من الآن فصاعداً دولة مستقلة ذات سيادة باسم بيافرا، وإني أعلن أن جميع الروابط السياسية بينها وجمهورية نيجيريا الاتحادية قد حُلّت تماماً⁽⁹²⁾))، أعلنت الحكومة الاتحادية العسكرية في المقابل، أنها تعارض بشدة انفصال أي جزء من البلاد عن جمهورية نيجيريا⁽⁹³⁾.

بدأت الحرب (الخريطة 4/ب) في: 6-7-1967م عندما عبرت القوات الاتحادية حدود الإقليم المنفصل الشمالية والشرقية⁽⁹⁴⁾ باتجاه مدينة اينوجو، كما قام الأسطول الفيدرالي بفرض الحصار البحري من الجنوب، ردت حركة بيافرا على الهجوم بتوسيع القتال إلى خارج حدود الإقليم، لكن تطورات الحرب كانت في صالح الحكومة الاتحادية؛ فقد سيطر الجيش على مدينة اينوجو العاصمة في أكتوبر: 1967م، وهو ما اضطر المنفصلين إلى نقل العاصمة إلى أوميهايا (Umuahia). كما تقدمت القوات الاتحادية إلى الجبهات الجنوبية واستولت على دلتا نهر النيجر، وموانئ هاركورت وكالابار (Calabar)، وفي: 1968م تمكن الجيش الفيدرالي من التوغل في قلب أراضي الإقليم المنفصل. وابتداءً من مايو تمكن من الاستيلاء على المدن الهامة مثل أونيتشا (Onitsha) وأباكاليكي (Abakaliki)، ثم استولى على أوميهايا العاصمة الثانية، واستمر القتال طوال: 1969م حتى تم حصر الانفصاليين في مناطق ضيقة إلى أن تم الاستيلاء على العاصمة الثالثة أويري (Owerri) ومطار أولي (Uli) في 11-1-1970م، وتمت تصفية الانفصال⁽⁹⁵⁾، وغادر أوجوكو البلاد، تاركاً خليفته الجنرال فيليب ايفيونج (Philip Effiong) إعلان نهاية الانفصال. وتم ذلك في: 15-1-1970م⁽⁹⁶⁾.

الموقف الإقليمي والدولي.

نقصد بالموقف الإقليمي، الموقف الأفريقي، سواء على صعيد منظمة الوحدة الأفريقية أو على صعيد الدول الأفريقية، وكذلك الأمر بالنسبة للموقف الدولي؛ أي: موقف منظمة الأمم المتحدة، وموقف الدول الغربية. بالنسبة لموقف منظمة الوحدة الأفريقية، وقفت المنظمة ضد الانفصال، ودعت أن يكون الحل بواسطة المفاوضات والوسائل السلمية؛ وفي الواقع أن ميثاقها قيد تدخلها المباشر، وبأن يكون لها دور فعال في الأزمة، حيث تضمن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وذلك وفقاً للمادة: (3) الفقرة: (2)، كما احتوى ميثاق المنظمة على تسوية المنازعات بالطرق السلمية، حيث أشارت إلى ذلك الفقرة (4) من المادة (3)⁽⁹⁷⁾، وفي إطار هذه الفقرات من ميثاقها عملت منظمة الوحدة الأفريقية، كما يتضح لنا ذلك في الآتي:

- قرارات المنظمة، ومنها القرار (51) الصادر عن مؤتمر القمة الأفريقي الرابع الذي عُقد في: 11-1967/9/14 في كينشاسا، الذي عدّ الانفصال من الشؤون الداخلية لنيجيريا، ومن تم تقع تسويته على

عائق الحكومة النيجيرية، مع استنكار مبدأ الانفصال⁽⁹⁸⁾، كما تضمن إنشاء لجنة استشارية تتألف من رؤساء ست دول هي: إثيوبيا، وغانا، والكاميرون، والنيجر، وليبيريا، والكونغو الديمقراطية. ومجمل اجتماعاتها، اجتمعت اللجنة في 23-11-1967 مع الحكومة النيجيرية الاتحادية بحضور سكرتير عام منظمة الوحدة الأفريقية، وأصدرت بياناً يدعو حكومة بيافرا إلى إنهاء الانفصال⁽⁹⁹⁾، واجتمعت في 15-19/7/1968 في نيامي حيث تم الاتفاق على بدء محادثات تمهيدية في أقرب وقت ممكن في أديس أبابا. وفي أبريل: 1969 اجتمعت اللجنة في منروفيا (Monrovia)، وأكدت على أنها تعمل على وحدة نيجيريا، ومن أجل المصلحة العليا لأفريقيا⁽¹⁰⁰⁾.

صدر عن مؤتمر دول منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في الجزائر في: 13-16/9/1968م القرار (54)، الذي قدم مساندة مطلقة للحكومة الاتحادية في لاغوس، وأكد على الحفاظ على وحدة تراب نيجيريا⁽¹⁰¹⁾، كما أكد القرار (58) الذي صدر عن مؤتمر المنظمة المنعقد في أديس أبابا في: 6-10/9/1969م على تسوية الحرب الأهلية في نيجيريا بوسائل سلمية، وأبدى قلقه إزاء استمرار الحرب وما ستسفر عنه من نتائج خطيرة على نيجيريا وأفريقيا⁽¹⁰²⁾.

ومن جهة أخرى التزمت الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية بقرارات ومواقف المنظمة منذ: 1967م، ولكن في عام 1968 انشقت أربع دول عن هذه المواقف واعترفت بدولة بيافرا، وهي تنزانيا (أبريل) والجابون، وساحل العاج، وزامبيا (مايو).

وموقف هذه الدول يحتاج إلى تفسير؛ فهما دولتان من الأنجلوفون ودولتان من الفرنكوفون. ولقد وقفت الجابون وساحل العاج منذ اليوم الأول، موقف التأييد غير الرسمي لبيافرا؛ إذ كانا مركز الإمدادات بالطائرات إلى بيافرا، ولكن اعترافهما الرسمي جاء متأخراً، حتى تم إعلان تنزانيا بالاعتراف، وقد برّر جوليوس نيريري (Julius Nyerere) موقفه بأن الدماء سالت لأكثر من عام، ولم تتمكن الحكومة الاتحادية من إخماد الانفصال، كما أن شعب بيافرا أثبت رغبته وقدرته على الانفصال وإقامة حكومته القومية الخاصة، ولذلك دعا نيريري إلى الاعتراف لبيافرا بحق تقرير المصير، وسارت زامبيا وراء التبوير نفسه، وبالنسبة لدول الفرنكوفون نجد أن الموقف جاء نتيجة لأفكار هوفوي بوانيه (Houphouet Boigny) رئيس ساحل العاج، ونتيجة للسياسة الفرنسية المضادة للمواقف الأنجلو أمريكية في العالم الثالث، فرئيس ساحل العاج أصلاً منذ الأعوام الخمسينات ضد فكرة إقامة اتحادات فيدرالية في أفريقيا، كما أنه يخشى من قيام وحدة فيدرالية قوية في غرب أفريقيا تستقطب الدول الصغيرة الموجودة في المنطقة، لهذا وقف باستمرار من قبل ضد أفكار كوامي نكروما وسيكوتوري الخاصة بالدعوة للاتحادات.

في: 12 أبريل 1968م اعترفت تنزانيا بحكومة بيافرا. واعترفت حكومة الجابون بيافرا في: 8 مايو، وساحل العاج في 14 مايو، وزامبيا في: 20 مايو⁽¹⁰³⁾.

ومن اجتماعات الدول الأفريقية لمناقشة انفصال بيافرا: في 23-5-1968 تمت مفاوضات في كمبالا (Kampala) (أوغندا) بين وفد من حكومة بيافرا وحكومة نيجيريا دون أن تسفر عن نتيجة. واجتمع في: 8-7-1967 في لوساكا رؤساء الدول الأفريقية: إثيوبيا وتنزانيا وأوغندا وكينيا وزامبيا. كما انعقد مؤتمر السلام في أغسطس: 1968م من أجل مناقشة أزمة بيافرا، ولكن دون أن تسفر هذه الاجتماعات عن أي نتيجة⁽¹⁰⁴⁾.

منظمة الأمم المتحدة والدول الغربية والانفصال:

حاول أوجوكو إثارة الموضوع في اجتماعات الجمعية العامة، وكانت آخر محاولاته البرقية التي أرسلها إلى أوثانت الأمين العام للأمم المتحدة في 28-10-1969م، ولكن الأمين العام وقف ضد مبدأ الانفصال، وعارض فكرة وجود دور للمنظمة في هذا النزاع الداخلي بدولة عضو في الأمم المتحدة. في 1-1-1970م قام أوثانت بجولة في أفريقيا ليعيد تأكيد معارضة هيئة الأمم المتحدة لمبدأ أي انفصال⁽¹⁰⁵⁾، آخذاً بمبدأ تشجيع الأمم المتحدة للمنظمات الإقليمية في حل المشاكل الإقليمية بنفسها، طبقاً للمادة (52) من ميثاق المنظمة تاركاً بذلك محاولات التسوية تجري عن طريق منظمة الوحدة الأفريقية مثل ما صرح بذلك أمام مؤتمر القمة الأفريقي الخامس في الجزائر: 1968م⁽¹⁰⁶⁾.

وفي ما يتعلق بموقف الدول الغربية، فقد تدفقت المساعدات منها وشركاتها المنتشرة في غرب أفريقيا لدعم الانفصال، وأمدت أوجوكو بالسلاح والمال والمرتقة الأوروبيين، وانبرى الإعلام الغربي في حملة واسعة لتأييد أوجوكو وحركته الانفصالية⁽¹⁰⁷⁾، أما مواقف الدول الاستعمارية الكبرى الرسمية في دعم الانفصال أو مناهضته، كالتالي:

أما للدول المؤيدة للانفصال فكانت فرنسا في مقدمة الدول التي أيدت الانفصال، وفي: 31-7-1968م أصدرت الوزارة الفرنسية بياناً انطوى على اعتراف غير رسمي بيافرا، اختتم بالعبارة: ((إن النزاع يجب فضه على أساس حق تقرير المصير.))، وقدمت الأسلحة سراً عن طريق الجابون وساحل العاج، وكان النفط وراء سياسة ديغول⁽¹⁰⁸⁾؛ ذلك لأن استثماراتها في بيافرا حوالي: $\frac{1}{3}$ استثماراتها في نيجيريا متمثلة في شركة (Safra) للنفط، كما أن قيام دولة جديدة في بيافرا ترتبط بفرنسا ستحل محل بريطانيا في استثمارات الموارد الطبيعية النيجيرية⁽¹⁰⁹⁾.

كما دعمت البرتغال الانفصاليين نكاية في نيجيريا الداعمة لاستقلال المستعمرات البرتغالية في أفريقيا، وكانت جزيرتا ساوتومي (Sao Tome) وبرنسيب (Principe) البرتغاليتين قاعدة للإمدادات لبيافرا ومعظم مكاتب التمثيل الخارجي لجمهورية بيافرا توجد في لشبونة، وطُبعت العملة المحلية لبيافرا في لشبونة⁽¹¹⁰⁾.

- وأما الدول المعارضة للانفصال: فوقفت بريطانيا موقف التأييد الرسمي للحكومة الاتحادية، مع أن سياسة بريطانيا كانت من الأسباب المباشرة للانفصال، إلا أن آلية الاقتصاد الاستعماري الرأسمالي البريطاني كانت تسير ضد أي اتجاهات انفصالية تدعو إلى تقسيم نيجيريا، ومرجع ذلك إلى أن المصالح الاقتصادية البريطانية في نيجيريا جوهرية للاقتصاد البريطاني، سواء فيما يتعلق بحجم الاستثمارات، أو بكون نيجيريا أكبر سوق للمنتجات البريطانية في أفريقيا آنذاك، وهذا يفسر أن عملية توحيد نيجيريا في: 1914م، كان مرجعها دواعي التكامل الاقتصادي لجزئي البلاد؛ خدمة للمصالح الرأسمالية البريطانية⁽¹¹¹⁾، إذ إن مصالح بريطانيا الرئيسية تنحصر في تدعيم الاستقرار ورغبتها المعلنة في الحفاظ على نيجيريا موحدة، في حين تحافظ الحكومة المركزية على حقوق النفط البالغة الأهمية في المناطق الواقعة داخل حدود بيافرا⁽¹¹²⁾، التي أصدرت حكومتها الانفصالية في: 2-8-1967م بياناً بإيقاف نشاط شركة (Shell) البريطانية، كما ألزم البيان شركات النفط بدفع رسوم النفط إلى حكومة الشرق، وهي تقدر بحوالي: 20 مليوناً من الجنيهات الإسترلينية⁽¹¹³⁾، إن امتناع بريطانيا عن تأييد الحكومة الاتحادية معناه إفساح المجال أمام النفوذ السوفييتي الذي أمد نيجيريا بالأسلحة والمعونات طوال الحرب وأيدها في المجال الدولي باستمرار، ومثل هذا القول ينطبق على مخاوف بريطانيا من نمو النفوذ الفرنسي في نيجيريا.

ومن الدول المناهضة للانفصال الاتحاد السوفييتي؛ وذلك لأن نمو الصداقة السوفيتية النيجيرية خلال هذه الأزمة- انفصال بيافرا- ستمتد آثاره بعد الانتصار إلى ميدان العلاقات الاقتصادية والمبادلات التجارية والخبرات الفنية والمواقف الدولية بوجه عام، ومن ناحية أخرى فإن تحول قسم من الجيش الفيدرالي لاستعمال الأسلحة السوفيتية وثبوت فعاليتها في الحرب سوف يفتح الطريق أمام استمرار التعاون العسكري في ميادين صفقات السلاح والتدريب⁽¹¹⁴⁾، وأضف إلى هذا إدراكه لأهمية أن يكون له موطئ قدم في أفريقيا حتى لا يدع المجال للدول الغربية⁽¹¹⁵⁾.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد كان لها مصالح اقتصادية، وتأتي الاستثمارات الأمريكية في المرتبة الثانية بعد الاستثمارات البريطانية في نيجيريا؛ لهذا اعترفت بالحكومة الاتحادية، ولم تساند الحكومة الانفصالية سياسياً، وفرضت حضراً على السلاح لأي من الجانبين المتقاتلين⁽¹¹⁶⁾.

المبحث الثالث: انفصال كاتانجا وبيافرا: مقارنة:

تقع كل من كاتانجا وبيافرا في الجنوب الشرقي، من الكونغو ونيجيريا على التوالي، ومع أن مساحة كاتانجا أكبر من مساحة بيافرا، لكن كليهما يمثل أغنى الأقاليم في البلدين، فمن أهم أسباب انفصال إقليم كاتانجا: غناه بالمعادن، الذي يأتي في مقدمتها النحاس واليورانيوم، ومصالح الاحتكارات الغربية، وكذا الحال بالنسبة لبيافرا غناها بالمعادن والنفط، يضاف إلى ذلك سياسة الدولتين الاستعماريتين، بلجيكا، وبريطانيا؛ فقد أسست الإدارتان الاستعماريتان الأقاليم والأحزاب والجيش، في الكونغو ونيجيريا على أساس قبلي:

وزعت بلجيكا قبائل ذات تاريخ من العدا في إقليم واحد، اللواندا والبالوبا في كاتانجا، في حين وزعت بريطانيا القبائل على الأقاليم، الهوسا في الشمال، والإيبو في الشرق، وعمقت الدولتان القبلية والإقليمية، وكانت النتيجة انفصال الإقليمين، كاتانجا وبيافرا.

- العامل القبلي: لعب دوراً ملحوظاً في تكوين الأحزاب في الكونغو، أبرزها حزب الأباكو لقبيلة الباكونغو في إقليم ليوبولدفيل، وحزب كوناكات لقبيلة اللواندا في كاتانجا، وبالوباكات لقبيلة البالوبا في كاساي. وأبرز الأحزاب في نيجيريا المؤتمر الوطني لمواطني نيجيريا لقبيلة الإيبو في الإقليم الشرقي، وحزب جماعة العمل كحزب للإقليم الغربي لقبيلة اليوروبا، وحزب مؤتمر شعب الشمال لقبيلة الهوسا.

ويلاحظ المرء البعد القبلي كذلك في جيشي البلدين؛ فعند إعلان استقلال الكونغو لم يكن في الجيش الكونغولي أي ضابط أفريقي، إنما كان هناك ثلاثة أفراد برتبة شاويز، في حين وصل عدد الضباط في نيجيريا إلى: 80 ضابطاً⁽¹¹⁷⁾، ومع ذلك كان الجيش أحد أسباب الانفصالين، وتمثل ذلك في تمرد الجيش الكونغولي، وانقلابات الجيش النيجيري، كون الجيشان مؤسسين على أساس قبلي.

لقد مهد الصراع على السلطة في نيجيريا انفصال بيافرا، وقتل خلال الصراع رئيس الوزراء بعد انقلاب عسكري، في حين فتح انفصال كاتانجا الباب أمام الصراع على السلطة في الكونغو، فقتل رئيس الوزراء بعد انقلاب عسكري أيضاً.

أخيراً فإن اعتدال مناخ كاتانجا، وتقدمها الصناعي والتعديني، كانا سبباً في استيطان الأوروبيين فيها، وأحد أسباب تمسك بلجيكا بها، عكس بيافرا فإن مناخها غير ملائم للاستيطان الأوروبي. كل هذه العوامل مجتمعة كانت السبب وراء الانفصالين.

دعنا الآن نلتفت إلى مقارنة المواقف المحلية والإقليمية والدولية:

- سعى أوجوكو لعرض قضية بيافرا على الأمم المتحدة، في حين رفضت حكومة جيون تدخل الأمم المتحدة، عكس الحكومة الكونغولية، حيث طلب كازافوبو، ولومومبا مساعدة الأمم المتحدة لإنهاء الانفصال، وأعلن تشومبي رفضه لتدخل الأمم المتحدة. ومن جهة أخرى، أرسلت حكومة نيجيريا حملة عسكرية للقضاء على الحركة الانفصالية، عكس موقف الحكومة الكونغولية التي طالبت بمساعدة الأمم المتحدة.

- اتضح في انفصال كاتانجا دور المستوطنين الأوروبيين، والاستثمارات الأجنبية، وتدخلت الأمم المتحدة بثقلها في وسط القارة لأول مرة في تاريخ دولة أفريقية بعد استقلالها، عكس انفصال بيافرا، فلا وجود للمستوطنين، ولم تتدخل الأمم المتحدة. مع وجود الاستثمارات الأجنبية في البلدين وإن كانت أكبر في كاتانجا.

- تم دعم تشومبي وأوجوكو من القوى الاستعمارية التي كانت تطمح في ثروات كاتانجا المعدنية، وثروات بيافرا النفطية والمعدنية. غير أن الفرق أن بلجيكا الدولة المستعمرة للكونغو دعمت الانفصال، في حين وقفت

بريطانيا الدولة المستعمرة لنيجيريا ضد الانفصال، والسبب في ذلك هو أن نيجيريا تتبع لدول الكومنولث تحت التاج البريطاني، وعدم وجود استيطان بريطاني لظروف نيجيريا المناخية-ولأسباب سبق ذكرها- بعكس كاتانجا، وهذا ما يفسر دعم بلجيكا للدولة الانفصالية.

- موقف الاتحاد السوفيتي في الانفصاليين واحد؛ فقد أيد الحكومتين الشرعيتين في البلدين الكونغو ونيجيريا. ويمكن فهم السياسة السوفيتية تجاه الانفصاليين في ضوء إقدامه على انتهاز الفرص لإثبات مواقفه بتأييد شعوب العالم الثالث وحكوماته ضد المحاولات الاستعمارية، لهدم النظم السياسية المستقلة⁽¹¹⁸⁾.

- أما موقف الدول الأفريقية من انفصال بيفرا، فكان في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، واعترفت أربع دول أفريقية بجمهورية بيفرا الانفصالية. أما الموقف الأفريقي من انفصال كاتانجا فكان خارج إطار المنظمة على أساس أنها لم تؤسس، والدولة المؤيدة للانفصال هي الكونغو الشعبية، والرافضة له، هي مصر وغانا، وغينيا، ومالي، وليبيا.

- انتهت أول حركة انفصالية حدثت في القارة الأفريقية، انفصال كاتانجا، وعادت للكونغو وحدته، وذلك بسبب مطالبة الأمين العام في 13-12-1962 عدة دول أعضاء لممارسة ضغط اقتصادي على سلطات كاتانجا، وعلى وجه الخصوص إيقاف صادرات النحاس والكوبالت من كاتانجا⁽¹¹⁹⁾، كذلك كان فرض الحكومة الاتحادية الحصار على بيفرا من الأسباب التي سارعت في إنهاء الانفصال. غادر تشومي البلاد بعد انتهاء الانفصال، وكذلك فعل أوجوكو.

- الخاتمة والاستنتاجات :

قادنا البحث إلى صدق ما افترضناه من أن الأسباب الكامنة وراء الانفصاليين تنحصر في السياسة الاستعمارية والإدارية البلجيكية والبريطانية، التي حصرت الثروات والقبائل والأحزاب والجيش في أقاليم معينة، وعملت الدولتان الاستعماريتان خلال الحقبة الاستعمارية على خلق الروح الانفصالية وتشجيعها من خلال تعزيز الفوارق الاقتصادية والقبلية والدينية بين أقاليم الكونغو ونيجيريا، مهينة بهذه السياسة المتعمدة لانفصال الإقليمين بعد الاستقلال، وقد سهّل العامل القبلي وتجدّره في البلدين عملية الانفصال.

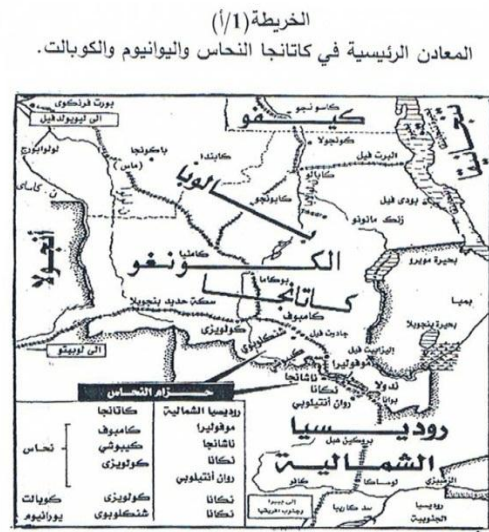
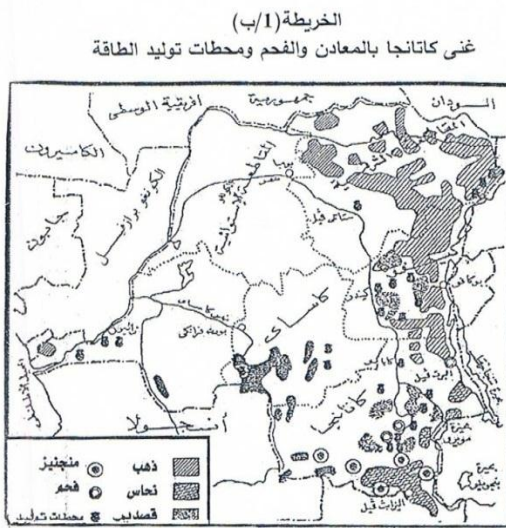
كانت النتيجة لتلك السياسة أن انفصل إقليم كاتانجا عن جمهورية الكونغو، وكوّن دولة انفصالية خاصة بقبيلة اللواندا، وانفصل إقليم بيفرا عن جمهورية نيجيريا، وكوّن دولة انفصالية خاصة بقبيلة الإييو، مدة الانفصاليين تكاد تكون واحدة. الانفصالان متساويان في أوجه كثيرة، وإن وُجدت بعض الفوارق البسيطة، بحسب خصوصية كل من البلدين، كوجود الإسلام بنسبة كبيرة في نيجيريا، وبنسبة أقل في الكونغو.

- ومن الاختلافات حدوث الانقلابات في نيجيريا قبل الانفصال، وكانت أحد أسبابه، أما في الكونغو فقد حدث بعده.

- كل الدول المجاورة لنيجيريا كانت مستقلة عند انفصال بيافرا، بينما أغلب دول الجوار للكونغو، إما تحت الاحتلال البلجيكي، روندا وأورندي، أو البريطاني تنجانيقا، وأوغندا، وروديسيا الشمالية، أو البرتغالي أنجولا، وهذا ما عقّد مشكلة انفصال كاتانجا.
- الدول الأفريقية الداعمة لبيافرا هي: تنزانيا، وزامبيا، والجابون، وساحل العاج. عند بداية انفصال كاتانجا في يوليو: 1960م لم تكن هذه الدول مستقلة، وخلال مرحلة الانفصال، استقلت أغلبها، بقيت روديسيا الشمالية (زامبيا) تحت الاحتلال.
- أما الدول الراضية للانفصال، فهي مصر، وتونس، وغانا، وغينيا، وليبيا، ومالي.
- من جهة أخرى ساند المجتمع الدولي، وأغلب الدول الغربية، وخاصة بريطانيا، حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية لتقوم بسحق الانفصال، وضم الإقليم ثانيةً لنيجيريا.
- أما كاتانجا فقد دعم الاتحاد السوفيتي منذ البداية حكومة لومومبا. وفي الجانب الآخر دعمت بلجيكا، والولايات المتحدة وبريطانيا حكومة كاتانجا الانفصالية، وفي المقابل دعمت فرنسا، والبرتغال حكومة بيافرا الانفصالية، مع غياب دور مصر بسبب حرب 67، في حين كان دورها فاعلاً في كاتانجا.
- موقف حكومة الكونغو كان ضعيفاً في مواجهة الانفصاليين عسكرياً، عكس انفصال بيافرا، وإن حصل الجيش النيجيري على دعم خارجي، لكن بنية الجيش النيجيري كانت جيدة، مقارنة بالكونغو، لهذا قادت الأمم المتحدة العمليات الحربية.
- لاحظنا تراجع دور الأمم المتحدة في انفصال بيافرا، في حين كانت مشاركتها فعالة في انفصال كاتانجا، ويكفي مقارنة حجم وعدد الجلسات والقرارات التي صدرت بشأن الكونغو مقارنة بنيجيريا، لاحظنا أيضاً، دور منظمة الوحدة الأفريقية في انفصال بيافرا، هذا المولود الذي لم ير النور خلال انفصال كاتانجا. ولعل المصاعب التي واجهتها الأمم المتحدة في كاتانجا، والخسائر، وأولها، وفاة أمينها العام في ندولا (Ndola)، جعلها تكتفي برفض الانفصال، ومما شجعها على ذلك، هو نشوء منظمة الوحدة الأفريقية، التي لم تكن موجودة في انفصال كاتانجا، إلا أن النتيجة الفعلية لعمل المنظمين في انفصال بيافرا واحدة، وهي إصدار القرارات التي تدينه.
- تم تدويل انفصال كاتانجا؛ لأن الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي فضلنا تدخل الأمم المتحدة دون بدائل أخرى في يوليو: 1960م، والأمر نفسه بالنسبة لأغلبية الأعضاء في الأمم المتحدة، كما جاء التدخل بطلب من الحكومة الكونغولية، في حين رفضت حكومة لاغوس تدخل الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومن هنا حصرها كمشكلة داخلية.
- تدخلت الدول الغربية لحماية مصالحها، وهو ما زاد من تمديد مدة الانفصاليين وتعقيد فرص حله.

وأخيراً، فإن أحداث الانفصال في الإقليمين تكاد تكون واحدة، مع اختلاف طفيف في دوافع الانفصالين، واختلاف كبير في مواقف القوى الإقليمية والدولية.

خريطة رقم (1) الأهمية الاقتصادية لكاتانجا وبيافرا .



خريطة (د/1)
تمركز زيت النخيل والسكك الحديدية والموانئ في الإقليم الشرقي

المصدر:
محمد عبد الغني سعودي، الاقتصاد الإفريقي والتجارة الدولية، المرجع السابق، ص 121

الخريطة (ج/1)
تمركز أغلب حقول النفط والغاز في الإقليم الشرقي.

المصدر:
محمد عبد الغني سعودي، أفريقيا، المرجع السابق، ص 236

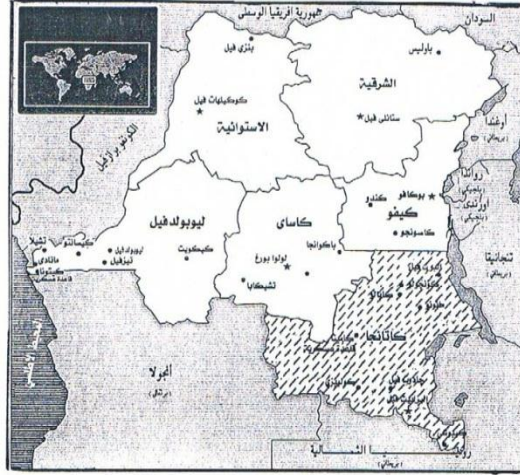
الخريطة (2) تقسيم الأقاليم في الكونغو ونيجيريا

الخريطة (ج/2) تقسيم نيجيريا إلى 3 أقاليم



المصدر: جودة حسن جودة، جغرافيا أفريقيا الإقليمية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط4، 1985، ص 328

الخريطة (أ/2) تقسيم الكونغو إلى 6 أقاليم



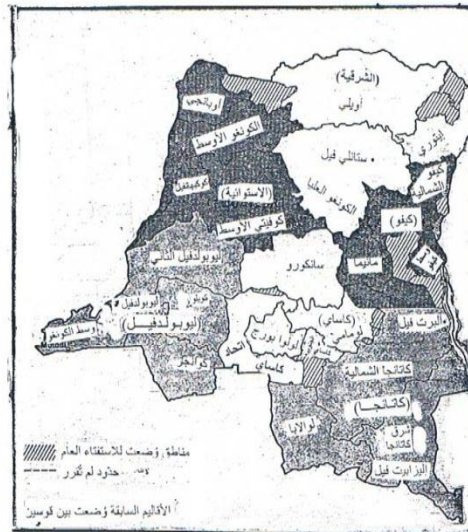
المصدر: ERNEST, W. Lefever, Uncertain mandate politics of the U.N Congo operation, The Johns Hopkins press, New York, 1967, p.1

الخريطة (د/2) تقسيم نيجيريا إلى 4 أقاليم



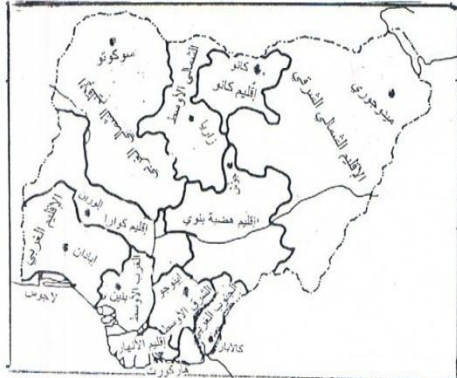
المصدر: سامي منصور، نيجيريا عملاق أفريقيا الثالث، دار المعارف، القاهرة، (د.ت)، ص 328
جودة حسن جودة، المرجع السابق، ص 328

الخريطة (ب/2) تقسيم الكونغو إلى 21 إقليمياً



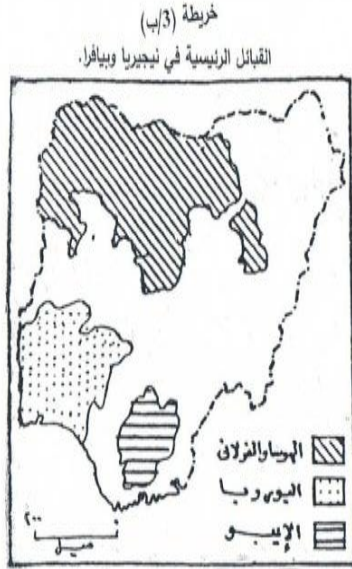
المصدر: CRAWFORD, Young, Politics in the Congo Decolonization and Independence, Princeton University Press, London, 1965, p. 534

الخريطة (هـ/2) تقسيم نيجيريا إلى 12 إقليمياً

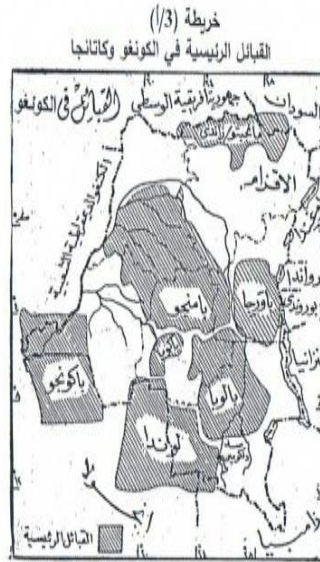


المصدر: JOHN OYINBO, Nigeria: Crisis and Beyond, CHARLES KNIGHT & CO LTD, LONDON, 1971, p.112

خريطة رقم (3) القبائل الرئيسية في الكونغو ونيجيريا (كاتانجا وبيافرا)



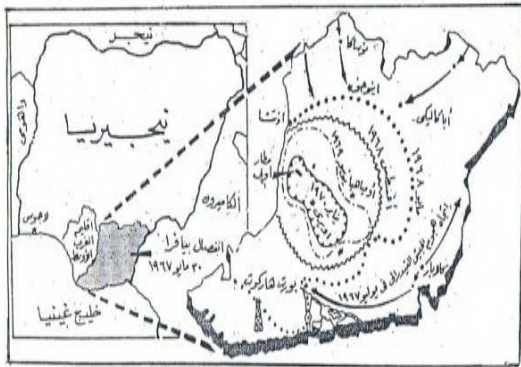
أنجي محمد أبو عيانة، جغرافيا أفريقيا دراسة إقليمية مع التطبيق على دول جنوب الصحراء، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.ت)، ص 278



محمد عبد الغني سعوي، أفريقيا، المرجع السابق، ص 414

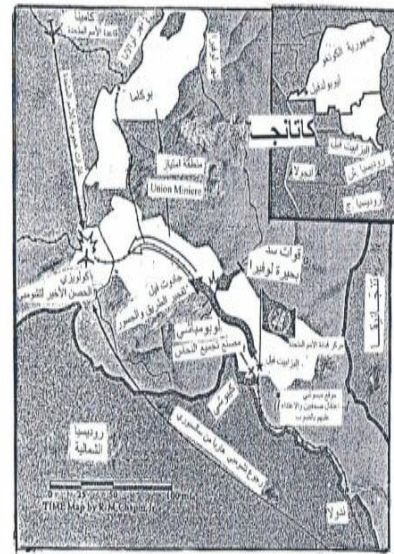
الخريطة (4) العمليات العسكرية في كاتانجا وبيافرا:

الخريطة (4/ب) العمليات العسكرية في بيافرا بين القوات الحكومية والانفصاليين حتى سقوط أويري



المصدر:
عبد الملك عودة، فزيمة الانفصالية في نيجيريا، المرجع السابق، ص 108

الخريطة (4/أ) العمليات العسكرية في كاتانجا بين قوات الأمم المتحدة والانفصاليين حتى سقوط كونيروي



المصدر:
Time, Vol. lxxxi, No.2, JANUARY 11, 1963, P.20



- 1 - كاتانجا هو اسم لأحد الزعماء المحليين، وبيافرا هو اسم الخليج المجاور للإقليم الشرقي المنفصل.
- 2- TOM , Marvel, (1949), **The New Congo**, London, Macdonald , p.269
- 3- **The Encyclopedia Americana International edition**, (1977) ,Vol .29, New York , Americana CorPoration International, p. 741I
- 4- GWENDOLEN, Carter. M., (1966), **Politics in Africa 7 cases**, New York, Harcourt, Brace and world Inc, ,p.168,189
- 5 - GWENDOLEN, Carter .M., (1963), **Five African States Responses to Diversity: the Congo, Dahomey, The Cameroun the Rhodesias, And Nyasaland, South Africa** , London, Cornell University, p.61.
- 6- **Report of The ECE mission on Economic co-operation in Central Africa**, (1966), New York, United Nations ,p.59
- 7 - عبد الرزاق، حسن ، (سبتمبر 1964)، "مويس تشومي من مدريد إلى ليوبولد فيل تشومي يعد بتجربة جزائرية في الكونغو"، مجلة الكاتب، ع42، القاهرة، دار التحرر، ص 133 .
- 8- Luile, Carlson , (1967), **Africa's land's and nations** , New York, mcgraw-hill, Allrigts, p.241,235
- 9 - جان زجلر، (د.ت)، **مناهضة الثورة في أفريقيا**، (د.ن)، ص 40
- 10 - HODDER, B.W, (1978) , **Africa Today: a short introduction to African Affairs**, London, methuen and co.Ltd, ,p.105.
- 11 - GWENDOLEN, Carter. M., **Politics in Africa 7 cases** ,op. cit , p.170
- 12- **The Encyclopedia Americana International edition**,op.cit,p.741
- 13 - هير سوكونتش، ملفل ، (د.ت)، **العنصر الإنساني في التطور الأفريقي**، ت: أحمد ، جمال محمد ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص 348، 351
- 14 - البغدادي، عبد السلام إبراهيم، (1993)، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 207
- 15- ROLAND Oliver, Anthony Atmore, (1969), **Africa since 1800**, London, Cambridge at the University Press, ,p.251
- 16- RAM, Chandra Pradhan, (without Date), "Freedom Movement in the Congo (Leopold ville) 1956-1960", **Africa Quarterly, a Journal of African Affairs**, Vol. 4, No. 2, New Delhi, Dalmia Enterprises ,p.78-79
- 17- HORNBY, W.F , (1971), **Africa** , London, University tutorial press Ltd , p.368
- 18 - SIDNEY, Taylor, (1967), **The New African**, London, Paul Hamlyn Ltd,p81.
- 19 - جان زجلر ، المرجع السابق، ص 52.
- 20 - GWENDOLEN, Carter. M. , **Politics in Africa 7 cases** ,op .cit , p177,179.
- 21 - جان زجلر ، المرجع السابق، ص 52-55
- 22- RAM, Chandra Pradhan, op. cit, p.82
- 23 GWENDOLEN, Carter. M. **Politics in Africa 7 cases** ,op .cit ,p. 180-181
- 24- **Africa Research Bulletin** , (April 1965), Vol.2,No.4, (without place of publisher, Without publisher), P.272 .
- 25 - ROTH, H.M., and Others, (1979), **Zaire a country study**, New York, The American University, p.46.
- 26-Office of Public Information, Everyman's United Nations, (1963), **The Question of the Congo (Leopold Ville)**, New York, United Nations, p. 143 .

- ²⁷ - OMAJUWA, Igho Natufe, (September 1984), "The cold war and the Congo 1960-1961". **Africa** , Vol. XXXIV, No.3, without place of publisher , without publisher.,p.362.
- ²⁸ - CONOR, O'Brien Cruise, (1962), **To Katanga and Back a U.N Case History**, London, Hutchinson of London, p.83 .
- ²⁹-GWENDOLEN, Carter. M., **Politics in Africa 7 cases**, op. cit, p.167
- ³⁰-CONOR, O'Brien Cruise, op. cit, p85
- ³¹ - جان زجلر، المرجع السابق، ص79
- ³² - GWENDOLEN, Carter. M, **Politics in Africa 7 cases**, op.cit, p.183 ,p. 185
- ³³ - CONOR, O'Brien Cruise, op . cit , p.88
- ³⁴ - تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، 16 يولييه 1959 - 15 يولييه 1960، (1960)، نيويورك ، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الدورة الخامسة عشرة، الملحق رقم 2 (ج ع/4494) الأمم المتحدة، ص66.
- ³⁵ - لندي، آرنتس ك. ، (1962)، أضواء على سياسة أمريكا الخارجية مختارات من خطب دين راسك وزير خارجية الولايات المتحدة، ت: سلامة، محمد سعيد، القاهرة ، عالم الكتب، ص 218.
- ³⁶-VINCENT , Bakpetu Thompson, (1960), **Africa and Unity- The Evolution Pan-Africanism**, London, Longman Group Ltd.,p150
- ³⁷-GWENDOLEN, Carter. M., **Politics in Africa 7 cases**, op.cit, p187
- ³⁸ -ERNEST, W. Lefever, (1967), **Uncertain mandate politics of the U.N Congo operation**, New York, The Johns Hopkins press,p13
- ³⁹-TAREQ . Y.Ismael, (1971),**The U.A.R in Africa-Egypt's policy under Nasser**, Evanston, Northwestern University press,p.203
- ⁴⁰ - KWAME, Arhin, (1990), **a View of Kwame Nkrumah 1900-1972**, Accra, sedco publishing Ltd, p34-35
- ⁴¹ELIAS, T. Olawae , (1963),**Government and politics in Africa**, New Delhi, Asia publishing House,p260-261
- ⁴²-IMMANUAL ,Wallerstein, (1967), **Africa the politics of unity an Analysis of a contemporary social movement** , London ,Poll Mall press Ltd , p51
- ⁴³ - ليجوم، كولين ، (1964)، الجامعة الأفريقية دليل سياسي موجز، ت: سليمان، أحمد محمود ، القاهرة ، الدار المصرية للنشر، ص 407
- ⁴⁴-KWAME ,Arhin ,op.ci t, p.35
- ⁴⁵ - ELIAS, T. Olawae ,op.ci t, p.35
- ⁴⁶ - THOMAS, Kanza , **The Rise and Fall of Patrice Lumumba** ,(Without), Schenkman Publishing Company. Inc , p. 238 ,p.240 , pp .243-244 .
- ⁴⁷-HUNTON, W. Alphaeus , (1957), **Decision in Africa sources of current conflict**, New York, International publishers Co, INC ,p.149.
- ⁴⁸ - نكروما، كوامي ، (1966)، الاستعمار الجديد آخر مراحل الإمبريالية، ت: حماد، خيرى ، القاهرة ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ص 202
- ⁴⁹ - جان زجلر، المرجع السابق، ص 74-76
- ⁵⁰-ERNEST, W. Lefever, (1967), **Uncertain mandate politics of the U.N Congo operation**, New York ,The Johns Hopkins press, p13
- ⁵¹ - إيشلبرغر ، كلارك ، (د.ت)، الأمم المتحدة في ربع قرن، ت: عباس العمر ، بيروت ، دار الأفق الجديدة، ص33
- ⁵²- GEORGE, M. Houser , December 1960, "UN: Congo's Only Hope", **Africa Today**, vo. vII ,No.8, Colorado ,University of Denver, p3
- ⁵³ - التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال المنظمة 16 يونيه 1960 - 15 يونيه 1961، (1961)، نيويورك ، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية: الدورة 16، الملحق رقم 1 (ج ع / 4800)، الأمم المتحدة ، ص3.

- كشدير، عادل عبد الحفيظ، (1999)، "الأمين العام للأمم المتحدة مركزه القانوني ومهامه في حل المنازعات الدولية"، رسالة ماجستير غير منشورة في القانون الدولي، كلية القانون، جامعة قارونوس، بنغازي، ص 194.
- 55 - التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال المنظمة 16 يونيه 1960 - 15 يونيه 1961، (1961)، نيويورك، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية: الدورة: 16، الملحق رقم 1 (ج ع / 4800)، الأمم المتحدة، ص6، 12
- 56 - CONOR, O'Brien, op.cit, p.90.
- 57 - Year Book of the United Nations, 1961, Office of public Information, New York, United Nations, p.58 -59 .
- 58 - Everyman's United Nations, United Nations Chronology For 1963, New York, United Nations, p.143
- 59- Africa Digest, (March 18, 1963), vol.x, No.5, Covering events, Published by Africa Publication Trust, p.149
- 60 - GWENDOLEN, Carter. M., op.cit, p. 189
- 61- IMMANUAL, Wallerstein, op.cit, p.50
- 62 - شعبان، ماهر، (1999)، "بيافراكاتنجا جديدة في أفريقيا"، مؤتمر الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ص 120
- 63 - مجيد، إياد عبد الكريم، (د.ت)، "سياسة نيجيريا النفطية الواقع والطموح"، مجلة دراسات دولية، ع 38، بغداد، مركز الدراسات الدولية،
- www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60548 ص 159، 161، تاريخ زيارة الموقع 11-3-2015
- 64 - أبو عيانة، فتحي محمد، (د. ت)، جغرافيا أفريقيا دراسة إقليمية مع التطبيق على دول جنوب الصحراء، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص 281-283
- 65 - سعودي، محمد عبد الغني، (1973)، الاقتصاد الأفريقي والتجارة الدولية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص 279
- 66 - الشايب، بشير، "الفيدرالية والصراعات الإثنية في نيجيريا"، ص 13،
- www.maspolitiques.com/maindex.php?option=com تاريخ زيارة الموقع 11-3-2015
- 67 - عودة، عبد الملك، (أكتوبر، 1967)، "الحرب الأهلية في نيجيريا"، مجلة السياسة الدولية، ع 10، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ص 27
- 68 - نصر الدين، إبراهيم، (1997)، "الاندماج الوطني في أفريقيا نموذج نيجيريا"، سلسلة دراسات أفريقية (3)، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الأفريقي، ص 17، 22-23
- 69 - الشايب، بشير، الفيدرالية والصراعات الإثنية في نيجيريا، المرجع السابق، ص 13، 24
- 70 - إسماعيل، أحمد علي، (أبريل، 1966)، "نيجيريا بين الاستقلال والانقلاب"، مجلة السياسة الدولية، ع 4، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ص 121-122
- 71 - نصر الدين، إبراهيم، المرجع السابق، ص 18
- 72 - الشايب، بشير، (2010-2011)، "مستقبل الدولة الاتحادية في أفريقيا في ظل صراع الأقليات - نيجيريا نموذجاً"، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر، ص 87، -bachir-
- bu.univ-ouargla.dz/chaib.pdf?idthese=743 تاريخ زيارة الموقع 10-3-2015
- 73 - عودة، عبد الملك، الحرب الأهلية في نيجيريا، المرجع السابق، ص 38
- 74 - نصر الدين، إبراهيم، المرجع السابق، ص 28-29
- 75 - عودة، عبد الملك، الحرب الأهلية في نيجيريا، المرجع السابق، ص 30
- 76 - نصر الدين، إبراهيم، المرجع السابق، ص 29
- 77 - شعبان، ماهر، المرجع السابق، ص 97
- 78 - إسماعيل، روزا، (1983)، المشكلات العرقية في أفريقيا الاستوائية، هل يمكن حلها، ت: سامي الرزاز، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ص 96

- محمود ممداني، وامبا ديا وامبا(تحرير)، (2010)، دراسات أفريقية عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية في أفريقيا والعالم العربي، ج1، ت: صلاح أبو نار وأخرون، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ص 455
- 80 - عودة، عبد الملك، الحرب الأهلية في نيجيريا، المرجع السابق، ص20
- 81 - نصر الدين، إبراهيم، المرجع السابق، ص 47
- 82 - ابيغولم، جوزيف، س، الصراعات والسياسات العرقية في نيجيريا -المشهد النظري، ت: عباس، حسين حبيب، نيجيريا، جامعة كالابار، www.kutub.info/downloads/14173.doc?1399817420&key ص7 تاريخ زيارة الموقع 10-3-2015،
- 83 - لويد ، ب. ب. س. ، (أبريل، 1980)، أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، سلسلة عالم المعرفة، ع 28، ت: جلال، شوقي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة و للفنون والآداب، ص 322؛ عودة، عبدالملك، الحرب الأهلية في نيجيريا، المرجع السابق، ص 24
- 84 - البراوي، راشد،(1972)، العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ص236
- 85- Onabamiro, Sanya, **Glimpses into Nigerian History (Historical Essays)** , Lagos Macmillan Nigeria, p.16، عودة، عبدالملك، الحرب الأهلية في نيجيريا، المرجع السابق، ص 24
- 86- Uwechue , Raph,(1969), **Reflections On The Nigerian Civil War**, New York, Africana Publishing Corporation , p.49
- 87 - عودة، عبد الملك، الحرب الأهلية في نيجيريا ،المرجع السابق، ص 29، 21
- 88-Uwechue , Raph,op.cit, p51
- 89-Onabamiro, Sanya, op.cit, p. 161
- 90 - لويد، المرجع السابق، ص 322، 324
- 91 - نصر الدين، إبراهيم، المرجع السابق، ص 49
- 92 - البراوي، راشد، المرجع السابق، ص 263
- 93 - اسماعيلوفا، روزا ، المرجع السابق، ص 157
- 94-Onabamiro, Sanya, op.cit,p.162
- 95 - محمود، أحمد إبراهيم،(2001)، الحروب الأهلية في أفريقيا، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ص 220 -221
- 96 - عودة، عبد الملك،(أبريل، 1970)، "هزيمة الانفصالية في نيجيريا"، مجلة السياسة الدولية، ع 20، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ص107، 116
- 97 - كندو، بوكاري ، " دور النزاعات والحروب في إعاقة التنمية في أفريقيا"، تاريخ زيارة الموقع 21-1-2015 www.bchaib.net
- 98 - أحمد، إيدايبر، (2011-2012)، "التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، ص180 ، تاريخ زيارة الموقع 11-3-2015 biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/1635/
- 99 - مصيلحي، محمد الحسيني،(1976)، منظمة الوحدة الأفريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية دراسة مقارنة، القاهرة، دار النهضة العربية، ص 567.
- 100 - حبيب، علي عباس، (د.ت)،الفيدرالية والانفصالية في أفريقيا دراسة تحليلية عن إريتريا وجنوب السودان وبيافرا، القاهرة، مكتبة مدبولي، ص 340-341
- 101 - إسبر، أمين،(1982)، مسيرة الوحدة الأفريقية، بيروت، دار الكلمة، ص 84
- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/Wehda_afri/sec07_102-doc_cvt.htm
- 103 - عودة، عبد الملك، هزيمة الانفصالية في نيجيريا ، المرجع السابق، ص 110، 115
- 104 - حبيب، علي عباس، المرجع السابق، ص 337، 340
- 105 - عودة، عبد الملك، هزيمة الانفصالية في نيجيريا، المرجع السابق، ص 109، 116
- 106 - حبيب، علي عباس، المرجع السابق، ص 342



- فائق، محمد، "حرب بيافرا والمشاركة المصرية الفاعلة - في الذكرى المئوية للاتحاد النيجيري مصر تجدد عهدها مع القارة السوداء"، www.arabic-military.com، تاريخ زيارة الموقع 15-3-2015
- 108 - البراوي، راشد، المرجع السابق، ص 265، 263
- 109 - حبيب، علي عباس، المرجع السابق، ص 351
- 110 - عبد الحليم، سميحة، نظرة على الحركات الانفصالية في العالم، نشر في أخبار مصر يوم 18 - 03 - 2008،
www.masress.com، تاريخ زيارة الموقع 10-1-2015
- 111 - نصر الدين، إبراهيم، المرجع السابق، ص 24-25
- 112 - كان، واتيرز، "دور حملات التبشير الكاثوليكية في التغطية الإعلامية للحرب الأهلية النيجيرية، نقلاً عن: بحوث موجزة مترجمة عن جمهورية نيجيريا الاتحادية"، ت:عباس، حسين حبيب، ص700، تاريخ زيارة الموقع 26-9-2017
files.books.elebda3.net/download-pdf-ebooks.org-ku-14173.doc
- 113 - عودة، عبد الملك، هزيمة الانفصالية في نيجيريا، المرجع السابق، ص 114؛ عبد الملك عودة، الحرب الأهلية في نيجيريا، المرجع السابق، ص 21
- 114 - عودة، عبد الملك، هزيمة الانفصالية في نيجيريا، المرجع السابق، ص 110-112
- 115 - البراوي، راشد، المرجع السابق، ص 264-265
- 116 - حبيب، علي عباس، المرجع السابق، ص 353-354
- 117 - عودة، عبد الملك، (1969)، سنوات الحسم في أفريقيا 60-1969، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص 133، 139
- 118 - عودة، عبد الملك، هزيمة الانفصالية في نيجيريا، المرجع السابق، ص 111
- 119- **Year Book of the United Nations, 1962, Office of public Information, New York, United Nations , p. 75-76.**